العـــدد الخامس
01/09/2025

مجلة الاتّحاد العام
لنقابات عمّال الأردن

اتحـــاد العمال يرحب بإعلان ولي العـــهد إعادة تفعـــيل خدمة العلم

الفناطسة: من واجب الحكومة إجراء جولات لمخالفة أي منشأة لا تتقيد بالحد الأدنى للأجور

اتحاد العمال يخاطب مجلس إدارة الضمان لرفـــع رواتب التقـــاعد والاعـــتلال

قطاع السكرتاريا .. تجاوزات على الحقوق العمالية وغـياب لمعاييـــر العمل اللائق

العودات: النقـــابات العمالـية ركـــيزة للاستقرار وشريك في دفع عجلة الاقتصاد

اتحاد العمال: تصريحات نتنياهو مجـرد أوهام والأردن سيبقى سداً منيعاً أمام الأطماع الصهيونية

أبو مرجوب: 7 آلاف عامل مياومة في البلديات بحاجة لتحقيق العدالة الوظيفية

افتتاحية العدد

خدمة العلم... رافعة وطنية لتعزيز الانتماء وحماية المستقبل

يشكّل الشباب اليوم الركيزة الأساسية التي يقوم عليها حاضر الوطن ومستقبله، ومن هنا تأتي أهمية إعادة تفعيل خدمة العلم باعتبارها خطوة استراتيجية تعزز مكانة الشباب في معادلة بناء الدولة وتطويرها، وقد لقي هذا التوجه دعمًا ورعاية مباشرة من سمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني الذي أعلن عودة خدمة العلم ليؤكد بذلك على إيمانه العميق بقدرة الشباب على حمل رسالة الوطن وصون منجزاته، فالشباب هم القوة الحيوية والمحرك الرئيس لأي نهضة، ومن خلال انخراطهم في خدمة العلم يترسخ لديهم مفهوم الانتماء الحقيقي ويُغرس في وجدانهم الإحساس بالمسؤولية الوطنية.

تمثل خدمة العلم فرصة عملية لإظهار طاقاتهم في مسارات إيجابية تضمن مساهمتهم الفاعلة في مسيرة الوطن وتدفعهم للإيمان بأن واجبهم لا يقتصر على الاستفادة من مقدرات الدولة فحسب بل يتجاوز ذلك إلى حماية منجزاتها والعمل على صونها واستدامتها، لتكون خدمة العلم بمثابة مدرسة وطنية كبرى تُخرّج جيلاً واعيًا بمهامه ومؤمنًا برسالته في خدمة الوطن.

وتبرز خدمة العلم أيضًا كخط دفاع متين يسند القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية في مهمتها السامية لحماية الوطن والحفاظ على استقراره، فالمشاركة في هذه الخدمة لا تُعنى فقط بالتدريب العسكري أو الانضباط النظامي، بل تحمل في طياتها رسالة أوسع مفادها أن حماية الوطن هي مسؤولية جماعية يلتقي فيها الجيش والأمن والمجتمع على هدف واحد، وعندما يشارك الشباب في هذه المنظومة الأمنية يصبحون أكثر وعيًا بأهمية التضحية والإيثار ويشعرون بأنهم شركاء حقيقيون في حماية تراب الوطن وسيادته، وهذا الوعي يعزز مناعة الدولة أمام التحديات ويجعلها أكثر قدرة على الصمود في وجه أي تهديد داخلي أو خارجي، مما يرسخ قاعدة أن خدمة العلم ليست مجرد التزام فردي وإنما التزام وطني شامل تتشارك فيه جميع الفئات.

وإلى جانب دورها الأمني والعسكري، تفتح خدمة العلم آفاقًا جديدة أمام الشباب لتزويدهم بالمهارات العصرية والأدوات الحديثة التي يحتاجها سوق العمل المحلي والإقليمي، فالبرامج التي ترافق هذه الخدمة لا تقتصر على التدريب البدني أو الانضباط العسكري، بل تمتد إلى تأهيل الشباب في مجالات تقنية ومهارات حياتية ومهنية تساعدهم على دخول سوق العمل بثقة وكفاءة، فتعليم الشباب الانضباط في الوقت، إدارة العمل الجماعي، والقدرة على مواجهة التحديات العملية، كلها عناصر تجعل من خدمة العلم تجربة ثرية تُكسب المشاركين خبرات لا تُقدّر بثمن، كما تسهم في صقل شخصياتهم وتزويدهم بأدوات تمكنهم من التكيف مع متطلبات العصر وتسريع اندماجهم في مختلف ميادين الحياة العملية.

وتتجلى أهمية خدمة العلم كذلك في دورها الحيوي بمجال التشغيل من خلال فتح آفاق جديدة أمام الشباب لإثبات قدراتهم العملية واكتسابهم للمهارات العسكرية التي تُعد ذات قيمة عالية في حياتهم المهنية والشخصية، فالانضباط الذي يكتسبه الشاب في الخدمة يساعده على الاندماج بشكل أسرع في بيئة العمل المستقبلية، إضافة إلى أن المهارات العسكرية مثل التخطيط والتنظيم والعمل تحت الضغط والتعامل مع المواقف الطارئة تمنحه ثقة بالنفس وقدرة على إدارة شؤون حياته بفعالية، كما أن هذه المهارات تضيف إلى سيرته الذاتية بعدًا عمليًا يجعل منه عنصرًا أكثر جاذبية في سوق العمل سواء في القطاع العام أو الخاص، لتصبح خدمة العلم رافعة حقيقية للقدرة التشغيلية للشباب ووسيلة عملية لمكافحة البطالة وتعزيز الكفاءة المهنية في المجتمع.

وفي هذا السياق، تبدو الحاجة ملحّة إلى تطوير برامج خدمة العلم عبر إدخال التكنولوجيا الحديثة في منظومة التدريب العسكري والمهني، بحيث لا يقتصر الأمر على التدريب التقليدي فحسب بل يمتد ليشمل أدوات رقمية وتقنية متقدمة مثل استخدام المحاكاة الإلكترونية في التدريب وتعليم مهارات الأمن السيبراني، والتعامل مع الأنظمة الذكية التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من المنظومات الدفاعية والإدارية الحديثة، فإدخال هذه الجوانب التكنولوجية في برامج الخدمة يزوّد الشباب بخبرة عملية متكاملة ويجعلهم أكثر استعدادًا لمواكبة التطورات العالمية، كما أن هذه الخطوة تضمن أن تبقى خدمة العلم متجددة ومرتبطة بمتطلبات العصر، وتُرسخ دورها كأداة وطنية لتأهيل الشباب ليكونوا عناصر فاعلة ومؤثرة في ميادين الدفاع والتنمية معًا.

ولا يمكن إغفال البعد الاقتصادي الذي تحمله خدمة العلم، فهي تساهم بصورة مباشرة في رفد الاقتصاد الوطني بطاقات بشرية مؤهلة ومدربة، وتغرس في نفوس الشباب قيم الالتزام والانضباط والإنتاجية التي تُترجم لاحقًا في مواقع العمل المختلفة، كما أن رفد السوق بكفاءات شبابية مدربة يخفف من نسب البطالة ويفتح المجال أمام مبادرات ريادية ومشاريع إنتاجية تساهم في تنشيط عجلة الاقتصاد، مما يجعل خدمة العلم عاملًا مساعدًا على تحقيق التنمية المستدامة ورفع مكانة الوطن اقتصاديًا، فهي ليست مجرد التزام عسكري أو وطني قصير المدى، وإنما استثمار بعيد الأمد في قدرات الأجيال التي ستحمل على عاتقها مستقبل الدولة وتعمل على تعزيز قوتها وازدهارها.

خالد الفناطسة

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن

تجدون في العدد الخامس من مجلة الاتحاد

- 5428 شكوى عمالية عبر منصة "حماية"
- 33 شكوى ضمن برنامج عمل أفضل في نظام حماية قطاع الألبسة
- نقابة المناجم والتعدين: اتفاقية جماعية تتضمن مكتسبات جديدة للعاملين في البوتاس
- اتحاد العمال يبحث مع منظمة العمل الدولية سبل دعم العمال المتعطلين
- أبو مرجوب: إطلاق وحدة متخصصة باتحاد العمال تُعنى بالعمالة المهاجرة
- 120 دعوى عمالية سُجلت لدى سلطة الأجور بوزارة العمل خلال النصف الأول من العام
- 214 شكوى عمالية ضد منشآت لم تلتزم بالحد الأدنى للأجور

رئيس مجلس الإدارة: خالد الفناطسة | المدير العام: محمود منصور ادبيس
رئيس التحرير: عبدالله الربيحات

اتصل بنا

الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن
الأردن - عمان- الشميساني- شارع القاضي اياس - بناية 28
00962 656 755 33 00962 656 755 34
Office@gfjtu.org

الفناطسة يشارك في اجتماع اللجنـــة المركزية الـ59 لاتحـــاد عمال المعادن الأوراســـي الدولي (UAMİF)

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة في اجتماع اللجنة المركزية الـ59 لاتحاد عمال المعادن الأوراسي الدولي (UAMİF) والذي عُقد في العاصمة التركية أنقرة، برئاسة رئيس الاتحاد والأمين العام لنقابة "تورك ميتال" السيد أويصال ألتون داغ.

وتأتي هذه المشاركة في إطار تعزيز التعاون النقابي الدولي، وتبادل الخبرات بين ممثلي العمال في منطقة أوراسيا، ما يؤكد أهمية حضور مثل هذه الفعاليات في دعم قضايا العمال، وتعزيز التنسيق والتضامن بين النقابات على المستويين الإقليمي والدولي

وشهد الاجتماع حضور وزير العمل والضمان الاجتماعي التركي البروفيسور الدكتور وداد إيشيخان، الذي التقى أعضاء اللجنة المركزية وأكد في كلمته أهمية العلاقات الثنائية بين الدول في مجالات التجارة والتعليم والاستثمار، مشددًا على الدور المشترك للنقابيين في دعم استقرار أسواق العمل والدفاع عن حقوق العاملين.

كما ناقش الاجتماع التحديات الاقتصادية التي تواجه العمال نتيجة التغيرات في التجارة العالمية، وتداعيات ارتفاع التكاليف على ظروف العمل، إضافة إلى تقييم أنشطة الاتحاد خلال الفترة الماضية واستعراض الخطط المستقبلية لتعزيز دور النقابات العمالية.

في ختام الاجتماع، قدّم أعضاء اللجنة المركزية مداخلات حول أوضاع العمل في بلدانهم، مؤكدين أهمية الاستمرار في العمل المشترك والتضامن الدولي في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

الفناطسة يشارك في جلسة حوارية نظمها المجلـــس الاقتصـــادي والاجتـــماعي

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة في جلسة حوارية نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لمناقشة جملة من القضايا الاقتصادية الحيوية بحضور رئيس المركز الدكتور موسى شتيوي، وأمينه العام محمود الشعلان، ورئيس لجنة الاقتصاد النائب خالد أبو حسان، وعدد من أعضاء اللجنة وأعضاء مكتب المجلس ولجانه.

وناقشت الجلسة، رؤية التحديث الاقتصادي، والدين العام، وعجز الموازنة، إضافة إلى قضايا الاستثمار، وتنمية المحافظات، وتنافسية الصادرات الأردنية في ضوء الرسوم الجمركية، وملف رفع الحماية الجزائية عن الشيكات.

واتفق المجلس ولجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية، على مأسسة العلاقة بينهما، بهدف تعزيز التعاون في مجالات دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وسلّطت الجلسة الضوء على رؤية التحديث الاقتصادي، وما تتضمّنه من طموحات ومحركات نمو تستهدف تحفيز الاستثمار وإيجاد فرص عمل مستدامة، إضافة إلى التحديات التي تواجه تنفيذها، خاصة فيما يتعلق بالتوازن بين الإصلاحات المالية والاجتماعية، وزيادة فاعلية الجهاز الحكومي في دعم بيئة الأعمال والاستثمار.

وتطرقت الجلسة أيضًا إلى ملف الدين العام وعجز الموازنة، وسبل ترشيد الإنفاق وتحسين كفاءة الإيرادات، وضرورة أن تتوازى السياسات المالية مع أهداف النمو الشامل والمستدام

وأكد الدكتور شتيوي أهمية مأسسة العلاقة مع لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية، بما يعزّز الحوار المؤسسي بين السلطة التشريعية ومؤسسات الدولة في تناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملحة، موضحًا أن المجلس يسعى إلى تقديم توصيات مدروسة تُسهم في بناء سياسات عامة متوازنة

وأشار إلى أن رؤية التحديث الاقتصادي طموحة، وجاءت لمعالجة العديد من المشاكل والتحديات في الاقتصاد الأردني، خاصة الفقر والبطالة، مبينًا أن المجلس بصدد إنهاء تقرير يركّز على الاقتصاد والظروف المعيشية وسوق العمل، نظرًا للحاجة إلى معالجة تحديات يعاني منها سوق العمل، من حيث الاقتصاد غير المنظم والعمالة الوافدة.

ودعا شتيوي إلى التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة، والتحوّل إلى الصناعة في جميع المجالات، مؤكدًا أهمية التشبيك مع غرف الصناعة والتجارة ومؤسسات التعليم العالي، لوضع استراتيجية حول التحوّل التكنولوجي في مجال الثورة الصناعية ومكوّناتها.

من جانبه، أعرب النائب أبو حسان عن تقديره للعلاقة القائمة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مؤكدًا حرص اللجنة على الاستماع لجميع الآراء والخبرات الاقتصادية، لمواءمة التشريعات مع التوجهات الوطنية في التحديث والتنمية.

وقال إن لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية باشرت عملها الرقابي حول البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي، موضحًا أن التحدي الأبرز يكمن في البطالة، والتي لا يمكن أن تُحل إلا من خلال معالجة مخرجات التعليم وتعزيز التشاركية مع القطاع الخاص.

وأوضح أن المملكة تمتلك بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار، فضلًا عمّا تتمتع به من مقومات سياحية فريدة، داعيًا إلى تفعيل المشاريع الاقتصادية، وتجويد القوانين المتعلقة بجذب الاستثمار وقانون العمل، ومعالجة التقاطعات بين هذه القوانين.

وناقش الحضور واقع الاستثمار وتنمية المحافظات، من حيث التحديات أمام جذب الاستثمارات إلى المناطق خارج العاصمة، وآليات تطوير البنية التحتية، والتشريعات اللازمة لتحفيز الاستثمار المحلي والخارجي، وتوزيعه بشكل عادل، إضافة إلى مراعاة الميزة التنافسية للمحافظات، وليس الاقتصار على الحوافز التي يمكن الاستغناء عنها في بعض المناطق.

كما طُرحت قضية رفع الحماية الجزائية عن الشيكات للنقاش، مع التأكيد على الحاجة إلى التوازن بين حماية حقوق الدائنين، وتحفيز الثقة بالبيئة التجارية.

ودعا المشاركون إلى ضرورة وضع حلول جذرية وواقعية لإحلال العمالة الأردنية بدلًا من العمالة الوافدة، وبشكل تدريجي، ودراسة السبل التي تمكّن من تحقيق ذلك.

.

خدمة العلم.. عودة الروح إلى الشباب الأردني

عبدالله الربيحات - رئيس التحرير

في زمن تتسارع فيه التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، تبرز الحاجة الماسّة إلى إعداد جيل قادر على حمل مسؤولية المستقبل. وقد جاء إعلان سمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني عن عودة خدمة العلم ليعكس رؤية قيادية عميقة بأهمية الاستثمار في طاقات الشباب، وتجهيزهم بالأدوات الكفيلة لحماية الوطن ودعم مسيرته التنموية، إن هذا الإعلان لا يمثل مجرد خطوة تنظيمية، بل يعد رسالة استراتيجية تؤكد أن الشباب هم محور بناء الدولة الحديثة وضمانة استمرار قوتها.

يشكل الشباب النسبة الأكبر في المجتمع الأردني، وهم العمود الفقري في نهضته. فبأفكارهم المبدعة وطاقاتهم العملية أسهموا في تطوير التعليم، والنهوض بالصناعة، وإطلاق المبادرات المجتمعية، إن مشاركتهم في خدمة العلم تمنحهم مساحة أوسع لتجسيد دورهم الوطني، من خلال تعزيز الانضباط، وربط المعرفة النظرية بالخبرة الميدانية، وتحويل الطاقات الفردية إلى قوة جماعية تسهم في تقدم الأردن.

لم يعد الأمن في العصر الحديث مرتبطاً بالسلاح وحده، بل أصبح قائماً على الوعي والعلم والقدرة على التكيف مع التغيرات. ومن هنا، فإن إعداد جيل متسلح بالمعرفة يمثل الدرع الحقيقية في مواجهة التحديات الخارجية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو تكنولوجية. خدمة العلم بهذا المعنى تتحول إلى منصة لتزويد الشباب بالمهارات الحديثة، وربط وعيهم الوطني بالقدرة على حماية الأردن فكرياً وتقنياً، قبل أن يكون عسكرياً.

يشكل الجيش العربي الأردني مؤسسة راسخة في تاريخ الدولة، وهو ليس فقط حامياً للحدود، بل مدرسة وطنية تزرع قيم الانضباط والمسؤولية والعمل الجماعي. خلال فترة خدمة العلم، يكتسب الشباب مهارات عملية مثل الالتزام، دقة التنظيم، إدارة الوقت، وتحمل المسؤولية، وهي أدوات لا تقل أهمية عن السلاح في حياة أي مواطن. هذه الخبرة الفريدة تمنح الشباب قاعدة متينة للانطلاق نحو حياتهم العملية والمدنية بثقة وكفاءة.

لكي تؤتي خدمة العلم ثمارها، لا بد من تطويرها لتواكب احتياجات العصر. ويشمل ذلك إدماج برامج تدريبية في التكنولوجيا والمهارات المهنية، إلى جانب التثقيف الوطني، كما يجب ربطها بخطط التنمية الاقتصادية، بحيث تفتح أمام الشباب فرصاً أوسع للعمل والمشاركة في مشاريع وطنية. وبهذا تتحول خدمة العلم إلى جسر يعزز الانتماء ويؤهل الشباب ليكونوا شركاء حقيقيين في حماية الأردن وبنائه.

إن إعلان سمو ولي العهد عن عودة خدمة العلم يعكس إيمانه العميق بقدرات الشباب، وحرصه على أن يكونوا في صدارة المشهد الوطني. فسموه يمثل القدوة لجيل جديد من الأردنيين، يتطلع إلى خدمة وطنه بالعلم والمعرفة والعمل الجاد، إن قرب ولي العهد من الشباب، وحرصه الدائم على مخاطبتهم بلغة يفهمونها، يعزز الثقة المتبادلة بين القيادة والجيل الجديد، ويفتح الطريق أمام شباب الأردن ليكونوا شركاء حقيقيين في صناعة مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً.

اتحاد العمال يعقد ورشة عمل لمناقشة خطة الاتصال

أبو مرجوب: الرؤية الجديدة للإتصال تهدف لصياغة رسالة نقابية بأدوات رقمية

انطلقت ورشة عمل عقدها الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن بدعم من منظمة العمل الدولية، بهدف وضع الإطار العام لخطة الاتحاد في مجال الاتصال (2025-2027)، بمشاركة أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد، في يومها الأول، فيما تواصل الورشة أعمالها على مدى يومين، بمشاركة مسؤولي الإعلام في النقابات العمالية الـ 17 المنضوية تحت مظلة الاتحاد.

وقال خالد أبو مرجوب نائب رئيس الاتحاد في كلمة نيابة عن رئيس الاتحاد، إنّ الخطة تأتي ضمن الرؤية الإصلاحية للاتحاد، التي اطلقها العام الماضي، وأحد محاور البرنامج التنفيذي الذي انبثق عنها، وتهدف إلى تطوير خطة شاملة للاتصال لتعزيز رؤية الاتحاد وضمان وصول رسالته إلى الجمهور، ودعم الحركة النقابية وتحقيق أهدافها، وتعزيز حضور اتحاد العمال بصفته المظلة النقابية التي تمثل عمال الأردن، في المشهد العام.

وأوضح أبو مرجوب، أنّ الرؤية الجديدة للاتصال؛ تبني على ما تم إنجازه على صعيد الإعلام النقابي خلال السنوات الماضية وتجارب النقابات الجيدة في الاتصال والتواصل، وتهدف لصياغة رسالة إعلامية بروح نقابية، تلامس قضايا العمال، وتقدّمها بأدوات رقمية، مؤكدا، أنّ تطوير عمليتي الاتصال والتواصل يمثل الرابط الاساسي الذي يربط أطراف الإنتاج الثلاثة، (النقابات، الحكومة، أصحاب العمل)، كما أنهما الرافعة لتنفيذ خطة الاتحاد الاستراتيجة وما اشتملت عليه من أهداف طموحة.

وتضمنت الورشة، جلسة حول البرنامج التنفيذي لخطة الاتحاد وأبرز ما تم إنجازه لغاية الآن، قدمها كلا من: رئيس مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، أحمد عوض، ومستشار الاتحاد نظام قاحوش. إلى جانب جلسة حول الاتصال وتقييم الاحتياجات الاتصالية للاتحاد والنقابات، قدمها الصحفيان: نور الدين خمايسة وعبد الكريم الوحش، فيما أبدى أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد، ملاحظات حول العملية الاتصالية، وقدموا توصيات بشأنها، استنادا إلى تجاربهم مع وسائل الإعلام، وأنشطة الاتصال والتواصل في نقاباتهم.

اتحـــاد العمال يختتـم ورشـــة عمل لمناقشـــة خطـــــة الاتصـــــال

اختتم الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن بدعم من منظمة العمل الدولية، ورشة عمل استمرت لمدة 3 أيام، بهدف وضع الإطار العام لخطة الاتحاد في مجال الاتصال (2025-2027)، حيث شارك أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد، في اليوم الأول، فيما شارك مسؤولي الإعلام في النقابات العمالية، في اليومين التاليين، وبحضور رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، ونائب رئيس الاتحاد خالد أبو مرجوب، ورئيس مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، أحمد عوض.

وقال رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، في كلمة خلال جلسة الختام، إنّ محور الاتصال والإعلام أحد أهم المحاور لخطة الاتحاد الاستراتيجية، التي أطلقت العام الماضي، وبدأ تنفيذ بنودها ضمن البرنامج التنفيذي الذي انبثق عنها. مشيرا إلى أن الخطة يتم تنفيذها عبر مراحل، خلال السنوات القادمة حتى عام 2027.

وأوضح الفناطسة أن خطة الاتصال تهدف إلى تطوير العملية الاتصالية بالاتحاد، لتعزيز دوره في الدفاع عن حقوق العمال وتمثيل مصالحهم، ودعم الحركة النقابية وتحقيق أهدافها، إلى جانب تعزيز حضور اتحاد العمال بصفته المظلة النقابية التي تمثل عمال الأردن، في المشهد العام.

وأشار الفناطسة، إلى أهمية تعزيز دور المرأة والشباب خلال المرحلة الراهنة من مسيرة عمل الاتحاد، والمشاركة الفاعلة بانجاح رؤية الاتحاد الإصلاحية، وأهمية الديمقراطية النقابية في إعداد قيادات نقابية تكون قادرة على حمل المسؤولية في العمل النقابي، وإحداث التغيير المنشود.

وأوضح الفناطسة، أنّ الرؤية الجديدة للاتصال؛ تبني على ما تم إنجازه على صعيد الإعلام بالاتحاد خلال السنة الماضية، من حيث تناول القضايا العمالية وفق منظور نقابي، وتوظيف أدوات الإعلام الرقمي في مخاطبة الجمهور عبر المنصات الرقمية التابعة للاتحاد، والعلاقة المؤسسية التي طورها الاتحاد مع وسائل الإعلام المختلفة، وتقديم الدعم والاستشارة للصحفيين لتناول قضايا العمال عبر المنابر الإعلامية، وتسهيل وصولهم إلى مصادر المعلومات، بالإضافة إلى تجارب النقابات الجيدة في الاتصال مع الجمهور، والتواصل مع القواعد العمالية، وبناء العلاقة مع وسائل الإعلام.

وحضر الورشة مستشار الاتحاد نظام قاحوش، وقدمها الصحفيان: نور الدين خمايسة وعبد الكريم الوحش، وتضمنت عدة مواضيع في الاتصال.

نقابة العاملين في التعليم الخاص تختتم ورشة عمل

اختتمت النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص، ورشة عمل حول أهمية العمل النقابي في التعليم الخاص، بدعم من منظمة العمل الدولية، وحضور رئيس اللجنة المؤقتة للنقابة، خالد الفناطسة، ومستشار الأنشطة العمالية في المنظمة، مصطفى سعيد.

واستمرت الورشة 3 أيام، وشارك فيها عدد من المعلمات في المدارس الخاصة، وتأتي بهدف زيادة الوعي بأهمية العمل النقابي، وتزويد المشاركات بالمهارات اللازمة لذلك، إلى جانب التعرف على وسائل وأدوات لتنظيم العمال، ووضع خطة للمرحلة القادمة. وتضمنت الورشة عدة جلسات، وتمارين وأنشطة عملية، حول عدد من المحاور والمواضيع المطروحة.

الفناطسة يفتتح ورشـــــة إقليمية حـــول تطبيــق رقمـــــــي لتـدريب مدربـــين على السلامة المهنية

افتتح رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، ورشة إقليمية عقدها الاتحاد الدولي لعمال النقل، في العاصمة عمان، حول تطبيق رقمي، لتدريب المدربين في مجال السلامة والصحة المهنية في العالم العربي، وبحضور السكرتير الإقليمي للمنطقة العربية بلال ملكاوي.

شارك في الورشة التي استمرت لمدة 3 أيام، وبدعم من منظمة العمل الدولية، ممثلين عن نقابات النقل البحري والموانئ، في كل من قطر، عُمان، ليبيا، العراق، إلى جانب ممثلين عن النقابة العامة للعاملين في الموانئ بالأردن.

وقال ملكاوي، إن الورشة تضمنت جلسات متخصصة تناقش مجال الصحة والسلامة المهنية في قطاع النقل البحري، وفق الممارسات العالمية، والمعايير الدولية، وتهدف إلى تعزيز قدرات النقابات العربية في هذا المجال، والتقليل من إصابات وحوادث العمل، للوصول إلى بيئة عمل آمنة من مخاطر العمل.

وأضاف ملكاوي، أن التطبيق تم تطويره بواسطة خبراء متخصصين، وبإشراف منظمة العمل الدولية، ويهدف إلى تدريب عشرات آلاف العاملين في القطاع البحري، مشيرا إلى أن التطبيق يتكون من خمسة نماذج تدريبية ومن يجتازها يتأهل لدخول تقييم نهائي يحصل بموجبه على شهادة معتمدة من منظمة العمل الدولية.

وأوضح أنه، بإمكان المشاركين المتأهلين من عقد تدريب للعاملين في الموانىء، الأمر الذي يوسع دائرة التدريب والشريحة المستفادة وينعكس إيجابا على ثقافة العمال بالنقل البحري في مجال السلامة والصحة المهنية

وتابع أن، التطبيق يعدّ الأول من نوعه في العالم كأدة عملية في مجال التدريب على السلامة المهنية، كما أنه أول تطبيق يتم إطلاقه باللغة العربية، ليستفيد منه عمال المنطقة العربية بشكل عام، وعمال الموانىء في محافظة العقبة أيضا، مشيرا إلى أن احصائيات إصابات العمل في القطاع البحري والوفيات الناجمة تتطلب حلولا مبتكرة في تعزيز مهارات العمال في السلامة والصحة المهنية

وبيّن ملكاوي، أن الورشة تأتي ضمن أنشطة الاتحاد الدولي لعمال النقل، الذي يتخذ من العاصمة عمان مقرا له، لدعم النقابات العمالية العربية وتمكينها، معربا عن أمله، بتحقيق الفائدة المرجوة للتطبيق من خلال تأهيل مدربين في السلامة والصحة المهنية، ما يسهم في معالجة أسباب حوادث العمل، وضبط المخاطر التي تهدد العمال وتؤثر على سلامتهم، وتحول دون الوصول إلى بيئة عمل آمنة

الفناطسة يبحث سبل التعاون مع مركز تمكين لتعزيز الحماية القانونية للعمال

استقبل رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة السيدة ليندا كلنش مديرة مركز تمكين للمساعدة القانونية.

وجرى خلال اللقاء الذي حضرته السيدة رانيا الصرايرة من مركز تمكين ومديرة الموارد البشرية في الاتحاد العام عهد صلاح ،تبادل الآراء حول عدة قضايا تخص العمال بشكل عام والمهاجرين بشكل خاص.

وأعرب الفناطسة عن استعداد الاتحاد للتعاون مع مركز تمكين لتوفير الحماية القانونية للعمال الذين يعانون من استغلال لظروفهم أو انتهاك لحقوقهم التي كفلها قانون العمل الأردني.

وأشادت السيدة كلنش بالحضور القوي للاتحاد العام على الساحة النقابية محلياً ودولياً والخطوات التي تم اتخاذها لتطوير الاتحاد استراتيجياً، ودفاعه عن حقوق العمال المحليين والوافدين.

رئيس الاتحاد و منظمة العمل الدولية يعقدان اجتماعاً لبحث التعاون في مبادرات الانتقال العادل والاقتصاد الأخضر

عقد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة اجتماعًا مع مسؤول برنامج الانتقال العادل والوظائف الخضراء في مكتب منظمة العمل الدولية في الأردن جواد دخقان، بحضور رئيسة وحدة الاقتصاد الأخضر والاستدامة في الاتحاد بشاير كريشان.

وجاء الاجتماع في إطار تعزيز الشراكة بين الاتحاد العام ومنظمة العمل الدولية، حيث تم بحث سبل التعاون في تنفيذ مبادرتين استراتيجيتين تنفذهما المنظمة بالتعاون مع وزارة العمل ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، بعنوان"الأردن العادل" و"تعزيز الانتقال العادل في قطاع الطاقة"، واللتان تهدفان إلى دعم الجهود الوطنية لتحقيق الأهداف المناخية والتنموية، وتعزيز مفهوم الانتقال العادل وخلق فرص عمل خضراء.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة آليات التعاون المشترك بين الجانبين، خاصةً فيما يتعلق بضمان مشاركة فاعلة للعمال في السياسات والبرامج المرتبطة بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر والانتقال العادل، إضافة إلى تنسيق الجهود لتعزيز الحوار الاجتماعي وبناء القدرات النقابية.

كما تناول النقاش سبل الموائمة بين المبادرتين وأهداف وحدة الاقتصاد الأخضر والاستدامة التي أطلقها الاتحاد مؤخرًا، والتي تهدف إلى بناء وعي نقابي واسع حول القضايا البيئية والاقتصادية المتداخلة، المساهمة في السياسات الوطنية الخاصة بالتغير المناخي، وحماية العمال المتأثرين بالتحولات الاقتصادية الخضراء.

وأكد دخقان على أهمية دور الاتحاد العام لنقابات العمال في دعم مسار الانتقال العادل، مشيرًا إلى الفرص المتاحة للتعاون من خلال المبادرتين.

من جهته، رحّب الفناطسة بمبادرات منظمة العمل الدولية، مشددًا على التزام الاتحاد بالمساهمة الفاعلة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وضمان تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوق العمال في ظل التحولات المقبلة.

ويأتي هذا الاجتماع كخطوة عملية نحو توسيع أطر التعاون والتنسيق بين الشركاء الاجتماعيين، بما يدعم رؤية الأردن في تحقيق تنمية مستدامة عادلة وشاملة.

ورشة عمل حول التخطيط الاستراتيجي تجمع النقابات الأردنيـة والفلسطينية

نظم الاتحـــــاد الدولي للشبكات (UNI Global Union) ، في العاصمة عمّان، ورشة عمل حول التخطيط الاستراتيجي، جمعت عددا من النقابات العمالية، الأردنية والفلسطينية.

ورعى انطلاق الورشة، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، بحضور المنسق الإقليمي للمنطقة العربية في الاتحاد الدولي للشبكات حاتم العويني، ومشاركة كلا من نقابات العاملين في: الخدمات الصحية والمهن الطبية، المصارف والتأمين والمحاسبة، والخدمات العامة والمهن الحرة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب خمس نقابات عمالية فلسطينية، تابعة للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

وأكد الفناطسة، في كلمة رحب خلالها بممثلي النقابات المشاركين بالورشة، أن التخطيط الاستراتيجي يمثل حجر الزاوية في تطوير العمل النقابي، وتعزيز دور النقابات الوطني والاجتماعي، سيما في ظل تحديات متصاعدة، لها انعكاسات صعبة، على العمال وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

وبيّن الفناطسة، "في ظل هذه الظروف، تتعاظم مسؤوليتنا كنقابات، ليس فقط في الدفاع عن الحقوق والمكتسبات، بل في العمل بروح جماعية من أجل بناء رؤية استراتيجية واضحة، تسهم في تنظيم جهودنا، وتحديد أولوياتنا، وتفعيل أدوات التأثير الإيجابي على السياسات العامة، بما يخدم مصالح الطبقة العاملة ويصون كرامتها.

واضاف، إن التخطيط الاستراتيجي لم يعد ترفاً تنظيمياً، بل هو ضرورة حيوية لبقاء النقابات قوية، مستقلة ومؤثرة. فبوجود رؤية مستقبلية واضحة، وأهداف واقعية، وخطط قابلة للتنفيذ، نستطيع أن نتحرك بثبات نحو تمكين عمالنا، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساهمة الفاعلة في النضال الوطني من أجل الحرية والاستقلال.

وأشار الفناطسة، إلى هذه الورشة، ليست فقط محطة للتفكير، بل هو أيضاً دعوة للعمل المشترك، والتنسيق المستمر، وتبادل الخبرات مع النقابات الفلسطينية، من أجل بلورة استراتيجية نقابية موحدة، ترتكز على مبادئ التضامن، والديمقراطية النقابية، وحماية الحقوق، وتحقيق التنمية المستدامة.

وأعرب الفناطسة، عن أمله بأن تكون الورشة فاتحة لمرحلة جديدة من العمل النقابي القائم على التخطيط والاستشراف، والعمل الجماعي المنظم، مثمنا في الوقت ذاته جهود المشاركين، ودعم الاتحاد الدولي للشبكات، والمنسق الإقليمي للمنطقة العربية، حاتم العديني.

وهدفت الورشة، إلى تعزيز قدرات النقابات في مجال التخطيط الاستراتيجي، وتبادل التجارب والخبرات في مجالات العمل النقابي والتنظيم، بما يسهم في تطوير الأداء النقابي وتوسيع نطاق التأثير.

الخدمات العامة: رفع بدل الخدمة في الفنادق خطــوة جيدة ونطالــب بشمول المـــــطاعم

أكدت النقابة العامة للعاملين في الخدمات العامة والمهن الحرة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن رفع نسبة بدل الخدمة في قطاع الفنادق إلى 7% بموجب كتاب رئاسة الوزراء الذي صدر نهاية الأسبوع الماضي، خطوة جيدة، وتسهم في تحسين أجور العاملين، وأوضاعهم المعيشية، سيما بعد تخفيضها إلى 5% خلال السنوات الخمس الماضية، ضمن اجراءات اقتصادية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا.

وقال رئيس النقابة، خالد أبو مرجوب،إن النقابة بذلت جهودا كبيرة في سبيل الدفاع عن حقوق العاملين في المنشآت السياحية، سواء الفنادق أو المطاعم، واستمرت بالمطالبة عبر شتى الطرق والوسائل، أملا بالتراجع عن قرار تخفيض بدل الخدمة، مشيرا إلى أن مطالب النقابة كانت برفعها إلى 10% كما كانت قبل كورونا.

وأوضح أبو مرجوب، أن النسبة المقررة لبدل الخدمة (7%) بموجب الكتاب الرسمي، ستوزع على النحو التالي: 70٪ للعمال، و 30٪ بدل مفقودات تذهب لأصحاب العمل بالفنادق.

وأعرب ابو مرجوب، عن أســـــفه لعدم شـــمول العاملين في المطاعم السياحية بقرار رفع نسبة بدل الخدمة، وإبقائها عند 5% دون ذيادة، مطالبا بإنصافهم أسوة بالعاملين بالفنادق، قائلا، "جميعهم يعملون في القطاع السياحي، وظروف العاملين في المطاعم هي الأخرى صعبة كذلك .. وإبقاء نسبة بدل الخدمة عند الـ 5% يلحق ضررا كبيرا بهم، ويؤثر سلبا على أوضاعهم المعيشية والاقتصادية.

ونوه أبو مرجوب، إلى أن النقابة ستواصل جهودها بالدفاع عن حقوق عمالها في القطاع السياحي، مؤكدا أن حماية حقوق العمال يسهم في تطوير المنتج السياحي الأردني، ويعزز الخدمة السياحية المقدمة ما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني.

الفناطسة يشارك في الاجتماع التحضيري للمنظمات الأعضاء في الاتحاد الدولي للنقابات ITUC على هامش مؤتمر العمل الدولي

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة في الاجتماع التحضيري للمنظمات الأعضاء في الاتحاد الدولي للنقابات ITUC على هامش مؤتمر العمل الدولي الذي عقد في مدينة جنيف.

حيث ناقش المشاركون أبرز التحديات التي تواجه الحركة النقابية على الصعيد الدولي، وسبل تعزيز التضامن العمالي، إضافة إلى أولويات العمل المشترك خلال المرحلة المقبلة.

وشدد الحاضرون على أهمية التنسيق بين النقابات الوطنية في مواجهة التحديات العالمية خلال إنعقاد المؤتمر ، لا سيما تلك المتعلقة بالحقوق العمالية، والحوار الاجتماعي، والعدالة الاقتصادية.

الفناطسة : "البرنامج الوطني للتشغيل " يمثل خطوةً مهمةً نحو تعزيز سوق العمل ودعم العمال والباحثين عن العمل

قال رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، ان البرنامج الوطني للتشغيل، يمثل خطوةً مهمةً نحو تعزيز سوق العمل ودعم العمال والباحثين عن فرص العمل في وطننا الحبيب. جاء ذلك خلال اجتماع موسع مع القيادات النقابيّة ومدير البرنامج الوطني للتشغيل في وزارة العمل، رياض شموط ومدير مديرية علاقات العمل عدنان الدهامشة لبحث أليات الاستفادة من البرنامج الوطني لتشغيل الذي تنفذه وزارة العمل وشرح أهداف البرنامج وآليات الاستفادة منه، بما يخدم مصالح العمال وأصحاب العمل على حد سواء. واضاف الفناطسة أن هذا البرنامج ليس مجرد مبادرة عابرة، بل هو جزءٌ من رؤيةٍ وطنيةٍ شاملة تهدف إلى بناء اقتصادٍ مستدامٍ وعادلٍ يوفر فرص العمل الكريم لكافة المواطنين. واوضح إن اتحاد عمال الأردن يثمن هذا البرنامج الوطني، الذي يأتي في وقتٍ نحتاج فيه جميعًا إلى تكاتف الجهود لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وتابع الفناطسة من أهم محاور هذا البرنامج هو دعم أجور الموظفين، وهو أمرٌ في غاية الأهمية، حيث يساهم في تخفيف الأعباء على أصحاب العمل من جهة، ويضمن للعامل حياةً كريمةً ومستقرةً من جهة أخرى. وبين ان البرنامج يركز على توفير فرص العمل للباحثين عن العمل، خاصةً بين الشباب الذين يشكلون عماد المستقبل.

وهنا، نؤكد على ضرورة أن تكون هذه الفرص عادلة وملائمة لمؤهلاتهم، وأن تتاح لهم بيئة عمل آمنة ومُحفزة، تراعي حقوقهم وتُعزز قدراتهم، وقال الفناطسة إننا في اتحاد عمال الأردن ندعو كافة المؤسسات والشركات إلى التعاون الفعّال مع هذا البرنامج، وتبني سياسات توظيف عادلة تُسهم في تحسين واقع العمل في المملكة، كما نؤكد على أهمية استدامة هذا البرنامج وتطويره بشكل مستمر، استجابةً للمتغيرات في سوق العمل. وأكد على مواصلة العمل الدؤوب للدفاع عن حقوق العمال، وتحقيق حياة كريمة لهم، إيمانًا منا بأن العمال هم عماد الوطن وركيزته الأساسية.

من جهته بين مدير البرنامج الوطني للتشغيل في وزارة العمل، رياض شموط ألليات الاستفادة من البرنامج الوطني لتشغيل الذي تنفذه وزارة العمل. واستعرض شموط، خلال الاجتماع الذي حضرها مسؤول تنسيق البرنامج الوطني للتشغيل قصي الكردي، آلية عمل البرنامج والمزايا التي يقدمها لمُنشآت القطاع الخاص، بما يعزز توظيف الأيدي العاملة الأردنية. وفي نهاية الاجتماع قدم رؤساء النقابات عدة افكار وأطروحات تثري البرنامج ،مؤكدين أهمية عقد لقاءات توعوية لتوضيح تفاصيل البرنامج وآثاره الإيجابية على القطاع الخاص، لا سيما في توفير فرص عمل حقيقية للأردنيين.

أبو مرجوب: إطلاق وحدة متخصصة باتحاد العمال تُعنى بالعمالة المهاجرة

أكد نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد أبو مرجوب، أن الاتحاد يسعى إلى تعزيز دوره كمظلة جامعة وشاملة، تمثل جميع العمال في سوق العمل الأردني، سواء العمالة المحلية، أو المهاجرة والوافدة، حيث أنشأ الاتحاد وحدة متخصصة تُعنى بشؤون العمال المهاجرين، كخطوة استراتيجية ضمن خطة الاتحاد للسنوات القادم

جاء ذلك خلال مشاركة الاتحاد في ندوة عقدها، "برنامج عمل أفضل" التابع لمنظمة العمل الدولية، شارك فيها رئيس النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج فتح الله العمراني.

وأوضح أبو مرجوب، دور الاتحاد في دعم العمالة المهاجرة في قطاع الغزل والنسيج والألبسة، بصفته أحد أكبر القطاعات التي تشغل العمالة المهاجرة، من دول مختلفة، مثل بنغلاديش، سريلانكا، الهند ونيبال. وذلك من خلال تفعيل النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج كمظلة تمثيلية فعلية للعمال المهاجرين، والتعاون مع منظمات دولية مثل منظمة العمل الدولية (ILO) ومنظمات المجتمع إنشـــاء المدني لتحسين ظروف العمل والمعيشة، إلى جانب نقاط اتصال داخل المدن الصناعية لتقديم التوعية والخدمات النقابية بلغات متعددة، وطلاق مبادرات لتدريب "قادة عمال مهاجرين" ليكونوا حلقة وصل بين العمال والاتحاد.

وأشار إلى ضرورة توسيع الدعم ليشمل قطاعات اقتصادية أخرى لتكرار نموذج الدعم المطبق في قطاع الألبسة إلى قطاعات أخرى تعتمد على عمالة مهاجرة، كالزراعة والإنشاءات وغيرها وذلك من خلال: تأسيس وحدات داخل النقابات المعنية تُعنى بملفات العمال المهاجرين، وتطوير دليل نقابي خاص بحقوق العمال المهاجرين في القطاعات المختلفة، وإطلاق حملات إعلامية وورشات تثقيفية في مواقع العمل.

وبين أبو مرجوب، عددا من الخطوات لضمان تمثيل عادل تخصيص ممثلين وآليات فعالة لتقديم الشكاوى من خلال عن العمال المهاجرين في الهيئات العامة للنقابات القطاعية، وعبر الموقع الالكتروني الجديد للاتحاد العام، إذ تم إطلاق تطبيق إلكتروني لتقديم الشكاوى بسلاسة وبكل حرية، وإبرام مذكرات تفاهم مع وزارة العمل لتعزيز التنسيق في الاستجابة للشكاوى، وتقديم الاستشارات القانونية المجانية بالتعاون مع منظمات ومراكز حقوقية، وإنشاء قاعدة بيانات موحدة لرصد الشكاوى وتحليل الاتجاهات لضمان المعالجة المنهجية.

الفناطســـة يبحث مع "العمل الدولية" سبل دعم الحركة النقابيـــة الأردنية

التقى رئيس اتحاد نقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، مع مديرة مكتب الأنشطة العمالية في منظمة العمل الدولية، ماريا هيلينا أندري، في العاصمة السويسرية جنيف، بحضور كبير مستشاري الأنشطة العمالية للمنطقة العربية مصطفى سعيد.

وجرى خلال اللقاء الذي حضره أعضاء الوفد خالد الزيود وشذى العقايلة وعن مكتب الأنشطة العمالية مصطفى سعيد / كبير مسستشاري الأنشطة العمالية للمنطقة العربية ،استعراض أبرز إنجازات الاتحاد خلال العام الماضي، ومناقشة آفاق التعاون المستقبلي بين الاتحاد والمنظمة بما يسهم في دعم الحركة النقابية الأردنية وتطوير قدراتها المؤسسية.

وأعرب الفناطسة عن تقديره للدعم المتواصل الذي تقدمه منظمة العمل الدولية، خصوصًا من خلال المكتب الإقليمي "الأكرناف"، مؤكدًا أهمية استمرار هذا التعاون بما يعزز من أداء النقابات في الأردن ويُسهم في الدفاع عن حقوق العمال.

وتناول اللقاء ما تحقق ضمن الخطة الاستراتيجية للاتحاد، والتي تضمنت إعادة هيكلة الإدارة وتطوير الموارد البشرية وتنفيذ خطة فعالة للاتصال والتواصل، إضافة إلى إنجازات ملموسة في مجالات التدريب والتشبيك النقابي.

وأشار الفناطسة إلى أن الاتحاد عمل خلال الفترة الماضية على قضايا محورية مثل رفع الحد الأدنى للأجور، ومأسسة الحوار الاجتماعي، وتفعيل دور النقابات داخل مجلس النواب، مؤكدًا المضي قدمًا بخطى ثابتة نحو تعزيز الحريات النقابية والتمثيل العمالي.

بدورها، أكدت هيلينا أندري حرص منظمة العمل الدولية على مواصلة التعاون، لا سيما في ملفات مثل التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتمكين النساء والشباب، وحماية حقوق العمال المهاجرين.

واختتم اللقاء بالتأكيد على أهمية الشراكة بين الاتحاد والمنظمة في دعم العمل النقابي، وتعزيز قدرته على مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية محليًا ودوليًا.

لقاء تنسيقي بين لجنة المرأة ومنظمة العمل الدولية لتعزيز برنامج العمل اللائق

عُقد لقاء تنسيقي بين رئيسة لجنة المرأة العاملة في الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، الأستاذة بشرى السلمان، وممثلات عن برنامج العمل اللائق في منظمة العمل الدولية، الأستاذة ريم أصلان والأستاذة دعاء العجارمة، وذلك في مقر المنظمة.

وجرى خلال اللقاء مناقشة مسودة برنامج عمل مشترك يستند إلى الخطة الاستراتيجية للجنة المرأة العاملة، حيث تم التوافق على عدد من المجالات ذات الأولوية التي يمكن التعاون فيها ضمن إطار برنامج العمل اللائق للمرأة، بما يعزز من دور المرأة في العمل النقابي ويدعم حقوقها في بيئة العمل.

ويأتي هذا اللقاء في سياق تعزيز الشراكة بين الاتحاد العام لنقابات العمال ومنظمة العمل الدولية، بما يتماشى مع أولويات لجنة المرأة ولجنة الشباب، ويخدم توجهات الاتحاد في تمكين الفئات العمالية المختلفة وتحقيق مبدأ العمل اللائق للجميع.

نقابة الكهرباء تعقد أولى ورشاتها لعام 2025

نظمت النقابة العامة للعاملين بالكهرباء بالأردن ورشة عمل بعنوان السلامة والصحة المهنية قدمتها المهندسة هدى الكسواني وذلك بالتعاون مع الوكالة النقابية الدنماركية للتعاون الدولي الإنمائي بمشاركة مجموعة من موظفي شركة الكهرباء الأردنية

حيث تضمنت الورشة الحديث عن أبرز المفاهيم في إدارة السلامة والصحة المهنية، تحديد وتقييم المخاطر وآليات ضبطها في شركات الكهرباء، التدقيق الداخلي على أنظمة السلامة والصحة المهنية، إضافة إلى جلسات حوارية وأنشطة متعددة.

وتأتي هذه الورشات ضمن مشروع الشراكة العربية الدنماركية (2023 - 2027) المدعوم والممول بالكامل من الجانب الدنماركي، وضمن خطة النقابة الاستراتيجية في التوسع في موضوع التدريب والتثقيف العمالي لجميع شـــركات الكهرباء في مختلف محافظات المملكة.

من جانبه أكد الزميل فخري العجارمة رئيس نقابة عمال الكهرباء المشرف الرئيسي على المشروع من خلال حضوره الورشة على أنه سيتم تدريب وتثقيف أكبر عدد ممكن من عمال الكهرباء في جميع المواضيع التي تهمهم مثل أهمية العمل النقابي، قانون العمل وتعديلاته، الضمان الاجتماعي، السلامة والصحة المهنية.. الخ. وسيتم العمل على تفعيل دور وحدة الانتقال العادل والتغير المناخي خلال هذا العام.

كما أن هذا المشروع هو بإشراف وتنسيق أعضاء الهيئة الإدارية للنقابة محمد النصيرات ومعتز الحراسيس، حيث تم تدريب ما يقارب 670 موظف وموظفة من شركات الكهرباء خلال عامي 2023 و 2024 قام بتدريبهم مجموعة مميزة من الزملاء في شركات الكهرباء ممن تتلمذوا على منهجية اتحاد العمال الدنماركي.

33 شكوى ضمن برنامج عمل أفضل في نـــظام حمايـة قـطاع الألبسة

أظهر تقرير "عمل أفضل" أن عدد الشكاوى المدخلة على نظام حماية "قطاع الملابس" بلغت 33 شكوى عمالية خلال الثلث الأول من العام الحالي. و"عمل أفضل"؛ هو برنامج شراكة بين "العمل الدولية" ومؤسسة التمويل الدولية، بحيث يتسنى لبرنامج المنظمة الرئيس جمع أطراف قطاع صناعة الألبسة العالمية، لتحسين ظروف العمل، وتعزيز احترام حقوق العمالة، وتقوية القدرة التنافسية.

وبرغم جهود البرنامج بالتعاون مع وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية، يبقى ضعف الوعي بحقوق العمال من أبرز المشاكل، ما يتطلب خطوات عاجلة لضمان العدالة العمالية.

وأظهر تقرير البرنامج أن حالات عدم التهاون المحولة من منظمة العمل الدولية في قطاع الألبسة بلغت، حالة واحدة فقط خلال الثلث الأول من 2025.

وبحسب التقرير فإن مجموع عدد الزيارات التفتيشية الكلي خلال الثلث الأول بلغ 85 زيارة، توزعت بين 69 زيارة إستشارية لمنشآت، و16 زيارة تقييم كذلك لمنشآت. في حين بلغ عدد تقارير الاستقدام المقدمة من المصانع المشرف عليها 5 تقارير بدورها أكدت جمعية تمكين للمساعدة القانونية على ضرورة تعزيز وسائل تقديم الشكاوى عبر صناديق أو تطبيقات إلكترونية تسهل على العمال تقديم اعتراضاتهم، سواء كانوا أردنيين أم مهاجرين، ما يساهم بتمكين العمال من تقديم شكاواهم بفعالية سواء كانوا أردنيين أم مهاجرين.

إلى جانب ذلك، تعاني المصانع الصغيرة والمتوسطة العاملة بنظام التعاقد من الباطن من تحديات مالية تؤثر سلبًا على العمال، بما في ذلك تأخير صرف الأجور أو عدم صرفها بالكامل.

ويأتي ذلك نتيجة للتأخر في دفع المستحقات من الموردين الرئيسيين، ما يعمق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية للعاملين ويؤثر على معيشتهم وحاجاتهم الأساسية. ولتحسين ظروف المصانع التي تعمل وفق نظام التعاقد من الباطن، قالت تمكين يجب وضع إطار قانوني على سبيل المثال عقد العمل، يلزم المصانع والمتعاقدين بالالتزام بالمعايير والشروط المحددة من قبل الجهات المختصة مثل وزارتي العمل والصناعة والتجارة، والجمارك الأردنية، كما يجب على جميع الأطراف المعنية أن تأخذ بعين الاعتبار حقوق العمال وظروف عملهم في جميع القطاعات الصناعية، بهدف تحسين الأوضاع وضمان التزام الأطراف جميعهم بالشروط والمعايير المحددة.

ويعد برنامج عمل أفضل الذي أنشئ بدعم من البرنامج العالمي نفسه، وبتمويل من وزارة العمل والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، جزءاً من البرنامج القُطري للعمل اللائق المتفق عليه بين "العمل الدولية" والحكومة، ويشمل باقة واسعة من الأنشطة والقضايا ذات الصلة بالعمل.

ويهدف البرنامج لتحسين معايير العمل وأداء الشركات في قطاع الملابس، ويتحقق ذلك عبر، وتقييم الشركات لجهة التزامها بمبادئ إعلان "العمل الدولية" بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وقانون العمل، وتقديم خدمات استشارية وتدريبية للشركات لدعم التحسينات العملية، الى جانب مشاركة الأطراف المعنية والاستدامة.

وتتألف أنشطة البرنامج على مستوى المصنع من مرحلتين: تحديد احتياجات الشركات من حيث الالتزام بمعايير العمل، والخدمات الاستشارية والتدريبية.

انتصار كاسح لفلسطين في مؤتمر العمل الدولي: منحها صفة "عضو مراقب" يشعل مشاهد الاحتفال ويعزز رسائل التضامن الدولي

في انتصار تاريخي تجاوز التوقعات، صوتت غالبية الدول المشاركة في الدورة 113 لمؤتمر العمل الدولي المنعقد حاليًا في جنيف لصالح منح دولة فلسطين صفة "عضو مراقب" في منظمة العمل الدولية، وسط ترحيب واسع واحتفالات ملأت أروقة المؤتمر، خاصة من قبل الوفود النقابية القادمة من مختلف أنحاء العالم.

ويُعد هذا التصويت بمثابة انتصار رمزي وسياسي كبير للشعب الفلسطيني، في ظل أوضاع سياسية وإنسانية معقدة، خاصة مع استمرار الحرب على قطاع غزة.

وأكد شاهر سعد، الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، أن "هذا يوم استثنائي بكل المقاييس"، مضيفًا أن التصويت يمثل "شهادة كونية بعدالة القضية الفلسطينية" ورسالة طمأنة لكل الفلسطينيين بأن هناك من يقف إلى جانبهم في الساحات الدولية. وأضاف: "الوحدة تصنع المستحيلات، ونشكر كل الشركاء الاجتماعيين الذين دعموا هذا المسار."

من جانبه، وصف لوك تريانغل، الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات، القرار بأنه "انتصار تاريخي" ودعا إلى استثماره في تعزيز جهود الوساطة الدولية لإنهاء الحرب في غزة مؤكدًا أن "الحرب لم تثمر سوى الدمار، وسنواصل كحركة نقابية عالمية النضال من أجل فرض السلام العادل في الشرق الأوسط."

وفي السياق ذاته، قال خالد الفناطسة، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، إن الوفد الأردني عمل بشكل مكثف لحشد الدعم والتصويت لفلسطين، مؤكدًا أن هذا النجاح يعكس التزام الأردن شعبًا وقيادة بدعم الحقوق الفلسطينية. وأضاف: "وجهنا رسالة واضحة بأن محاولات السطو على الحق الفلسطيني ستفشل."

أما هند بن عمار، السكرتير التنفيذي للاتحاد العربي للنقابات، فقد عبّرت عن فخرها بالقرار، مؤكدة أن "العدالة انتصرت اليوم" رغم عقود الاحتلال، وقالت: "فلسطين لم ولن تكون وحدها، ومحاولات تجاوز قرارات الشرعية الدولية لن تكتم صـوت الحق."

ويُنظر إلى هذا الإنجاز كخطوة معنوية كبيرة في طريق الاعتراف الدولي بالحقوق الفلسطينية، ورسالة تضامن قوية مع العمال والشعب الفلسطيني في وجه الظروف القاسية التي يمرون بها.

الفناطسة يلتقي مدير عام منظمة العمل الدولية

بحث رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، في جنيف، جملة من القضايا ذات الاهتمام المشترك مع مدير عام منظمة العمل الدولية، جلبرت هونجبو، وذلك خلال مشاركته في مؤتمر العمل الدولي.

وقدم الفناطسة، ملخصا حول إنجازات الاتحاد العام في العام الماضي، وأبرز ما تم إنجازه من الخطة الاستراتيجية، كإعادة الهيكلة الإدارية والموارد البشرية، والبدء في تنفيذ خطة الاتصال والتواصل، وإنجاز خطة العمل في مجال التثقيف والتدريب، إلى جانب عدد من القضايا العمالية على المستوى الوطني، كالحد الأدنى للأجور وتعديلات قانون العمل.

وأشار الفناطسة إلى، تفعيل هيئات الاتحاد، كالمجلس المركزي الذي عقد جلسة بعد غياب استمر 25 عاما، وتفعيل عمل لجنتي الشباب والمرأة.

وثمن الفناطسة، دعم المنظمة لعدد من المشاريع في الأردن، مشيدا بدور المكتب الإقليمي للدول العربية في بيروت برئاسة الكتورة ربا جرادات ومكتب عمان، معربا عن أمله، بالتعاون المشترك في مجالات عديدة منها، الانتقال العادل والاقتصاد الأخضر، العمال المهاجرين واللاجئين، ودمج المرأة والشباب بالمستويات القيادية للنقابات، إلى جانب توسيع عمل البرنامج الوطني للعمل اللائق، وعدم التباطئ في تنفيذه.

نقابة المناجم والتعدين: اتفاقية جماعية تتضمن مكتسبات جديدة للعاملين في البوتاس

وقعت النقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين والاسمنت، اتفاقية عمل جماعية مع شركة البوتاس العربية المساهمة العامة، تضمنت حوافز مادية ومعنوية ومكتسبات عمالية جديدة، وتسري لمدة عامين

تهدف الاتفاقية التي وقعّها، رئيس مجلس الإدارة م.شحادة أبو هديب ممثلا عن الشركة، ورئيس النقابة، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة ممثلا عن النقابة؛ إلى تعزيز بيئة العمل وشروطه، وتحسين الأوضاع المعيشية للعاملين، والحفاظ على الأمن والاستقرار الوظيفي، ويستفيد منها نحو (2200) موظف.

وقال الفناطســـة، إنّ الاتفاقـــية إنجاز عمالي جديد يعبّر عن العلاقة الودّية بين النقابة وشركة البوتاس، ويعكس الشراكة المثمرة والفاعلة بين الطرفين، والتي تهدف الى النهوض بواقع العاملين، وتحقيق الأفضل لهم، ما يعزز من الانتاجية ويزيد في النشاط الاقتصادي لواحدة من أهم الشركات الوطنية، مثمنا في الوقت ذاته استجابة إدارة الشركة لمطالب النقابة وحرصها على تحسين ظروف العمال، واستمرارية علاقات عمل تخدم عجلة الانتاج.

وتضمنت الاتفاقية، زيادة الراتب الشهري للعاملين، وزيادة بدل علاوة الوردية للعاملين على نظام الورديات، ومنحة تشجيعية تصرف لمرة واحدة، إلى جانب، تصنيف العاملين بعقود عمل محددة المدة، ممن أكمل مدة سنتين من الخدمة الفعلية، وذلك بناء على الأسس المعتمدة لدى إدارة الموارد البشرية.

وبموجب الاتفاقية، تلتزم الشركة بتخصيص مبلغ سنوي يصرف من حساب المسؤولية المجتمعية لصالح صندوق التأمين الصحي بعد التقاعد، ورفع سنّ الانتفاع من خدمات المعالجة لبنات المستفيدين حتى سن الثلاثين. كما تقدم الشركة منحة دراسية ثانية سنوية للموظفين ابتداءا من العام الدراسي الجامعي القادم وبعدد أقصى 20 منحة دراسية بالتنافس، إلى جانب صرف (20) منحة دراسية لمرة واحدة عن العامين الجامعيين، الماضي والحالي، وحسب الشروط المقررة.

نقابة العاملين في المصارف تنظم دورة تدريبية متخصصة في مهارات كشف التزييف والتزوير للمستندات

عُقد في مقر للنقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة, دورة تدريبية لموظفي شركة برنكس تحت عنوان "مهارات كشف التزييف والتزوير للمستندات والعملات ومكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهـاب" وتم تقسيم البرنامج التدريبي لمجموعتين, انهت المجموعة الاولى متطلبات التدريب، وقدم الدورة الخبير السيد أمجد عطية.

وقام الزميل سمارة الخطيب رئيس النقابة بتسليم الشهادات في نهاية التدريب.

رئيس الاتحـاد يشارك بالقمة اليورومتوسـطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية في اسطنبول

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، في أعمال القمة اليورومتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة، المنعقدة حاليًا في مدينة إسطنبول التركية.

وتأتي مشاركة الفناطسة، ممثلا عن مجموعة العمال بصفته نائبا لرئيس المجلس الاقتصـادي والاجتماعي ضمن وفد يمثل الأردن، يضم رئيس المجلس الدكتور موسى اشتيوي، والمحامي حسام الخصاونة، وبمشاركة ممثلين عن الدول الشريكة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وتناقش القمة سبل تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين الشباب والمجتمع المدني، وتبادل الخبرات في مواجهة التحديات المشتركة.

الاحتجاجات العمالية.. فجــوة واسعة بين التطلعات واستجابة أصحاب القرار

الوقت الذي أظهر فيه تقرير صادر عن المرصد العمالي أن أكثر من 80 % من الاحتجاجات العمالية التي شهدها الأردن خلال عام 2024 لم تُحقق مطالبها، عكست الأرقام فجوة واضحة بين تطلعات العاملين واستجابة أصحاب القرار، وسط تراجع ملحوظ في عدد الاحتجاجات مقارنة بالعام السابق

وأشار التقرير إلى أن التهديدات التي يتعرض لها العمال، وضعف التمثيل النقابي، إضافة إلى الأوضاع الإقليمية، ساهمت في عزوف كثير من العاملين عن الاحتجاج.

في المقابل، ردت وزارة العمل بأنها تعاملت مع عشرات النزاعات العمالية خلال العام، وتمكنت من حل معظمها عبر اتفاقيات جماعية شملت آلاف العاملين، وبتكلفة تجاوزت 30 مليون دينار على الشركات.

وقال الناطق الإعلامي باسم وزارة العمل، محمد الزيود، إن الوزارة تعاملت من خلال مديرية علاقات العمل مع 35 نزاعا عماليا خلال عام 2024.

بدوره قال نائب رئيس الاتحاد العام للعمال، خالد أبو مرجوب، إن توفير بيئة تضمن حرية التعبير والتنظيم الرقابي، والتي نستطيع من خلالها تحقيق توازن بين حماية الحقوق والحريات الأساسية وضمان استقرار المجتمع والنظام العام، يتطلب وضع أسس تشريعية وتنظيمية تضمن حرية التنظيم والتعبير، مع وضع ضوابط واضحة ومحددة تمنع إساءة استخدام هذه الحرية واستغلالها بتنظيم الإضرابات والاحتجاجات.

وأضاف أبو مرجوب إنه يمكن من خلال هذا التوازن خلق بيئة آمنة تسمح للعاملين بالمطالبة بحقوقهم دون الخوف من العقوبة أو الفصل التعسفي، والذي تمارسه بعض الشركات والمؤسسات، مؤكدا ضرورة خلق بيئة عمل نظيفة وآمنة تتيح مخاطبة العمال والتفاعل معهم وبحث الأسباب التي تدفعهم للاحتجاج أو الإضراب، ومن ثم معالجتها، والتي غالبا ما تتعلق بالأجور المتدنية وغياب الحماية الاجتماعية.

وشدد على أن سوق العمل بحاجة إلى حملة إصلاحية كاملة تبدأ من أصحاب العمل والعمال، وتهدف إلى خلق التوازن المطلوب بين ما يريده العامل لتوفير حياة كريمة، وبين ما يريده أصحاب العمل لتحقيق الأرباح، على ألا يكون ذلك على حساب حقوق العمال، مشيرا إلى ضرورة أن يكون هذا التوازن مدعوما بتشريعات وقوانين تتيح التنظيم النقابي وتشجع العمال على الانضمام للنقابات العمالية التي يجب أن توفر لهم بعض المكاسب التي يطمحون إليها.

أرقام ودلالات

وكشف التقرير السنوي الصادر عن المرصد العمالي الأردني التابع لمركز الفينيق للدراسات، أن 80.4 % من الاحتجاجات العمالية التي نُفذت في الأردن خلال عام 2024 لم تحقق مطالبها، ما يعكس ضعف الاستجابة الرسمية وفجوة متزايدة بين العمال وأصحاب القرار.

وسُجل خلال العام 51 احتجاجا، بانخفاض بنسبة 42.6 % مقارنة بعام 2023، علما أن استمرار الاتجاه تنازلي بدأ منذ أكثر من عشر سنوات.

وأرجع التقرير هذا التراجع إلى تهديدات يتعرض لها العمال عند المطالبة بحقوقهم، إضافة إلى ضعف الأطر النقابية، وضغوط مباشرة أو وعود غير محققة، كما ساهمت الأوضاع السياسية المرتبطة بالعدوان الصهيوني على غزة في تعليق كثير من التحركات تضامنا مع الفلسطينيين.

وتصدرت الأجور المتدنية وتأخير صرفها أسباب الاحتجاجات بنسبة 35.3%، تلتها الاعتراضات على أنظمة وإجراءات العمل، ثم الفصل التعسفي، ووقعت غالبية الاحتجاجات في القطاع الخاص بنسبة 39.2 %، يليه العام والمتقاعدون.

ودعا التقرير إلى تحسين أدوات الرقابة، وضمان حرية التعبير والتنظيم النقابي، مؤكدا أن تراجع عدد الاحتجاجات لا يعكس بالضرورة تحسن بيئة العمل، بل قد يشير إلى مناخ من الردع والتقييد تجب معالجته ضمن إصلاح شامل لسوق العمل.

نقابـــة الخدمـات العامـــة تصدر تقـــريرا حول أوضـــاع العامـلات في السكرتاريا

قطاع السكرتاريا .. تجاوزات على الحقوق العمالية وغياب لمعايير العمل اللائق

كشفت النقابة العامة للعاملين في الخدمات العامة والمهن الحرة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عن جملة من التحديات والانتهاكات في بيئة العمل وظروفه، يتعرض لها العاملات في قطاع السكرتاريا؛ ما يشكل تجاوزا على الحقوق المكفولة بموجب القانون، ويهدد الأمن والاستقرار الوظيفي.

وأوضح تقرير متخصص، أصدرته النقابة، وحمل عنوان " أوضاع العاملات في قطاع السكرتاريا في الأردن"، أنّ غالبية العاملات في مهنة السكرتاريا يتعرضنّ لظروف عمل صعبة للغاية، وتفتقد لمعايير العمل اللائق والحقوق العمالية المكفولة بموجب القانون، وذلك بناءً على الشكاوى العمالية الواردة للنقابة، والانتهاكات التي رصدتها، وعدد من المقابلات مع عاملات في القطاع.

وقال رئيس النقابة، خالد أبو مرجوب، إنّ التقرير أظهر حجم الفجوة بين ما تنص عليه القوانين وبين ما يُمارس فعليًا على أرض الواقع، سواء فيما يتعلق بالحقوق العمالية كالاشتراك في الضمان والأجور وساعات العمل، أو ما يتصل بظروف العمل وشروطه، مضيفا، إن تمكين هذه الشريحة من النساء، وحمايتهن من الانتهاكات، وتوفير بيئة عمل عادلة وآمنة، لا يصب فقط في مصلحة العاملات أنفسهن، بل يعزز من إنتاجية المؤسسات واستقرار سوق العمل أيضا، ويحقق العدالة الاجتماعية.

ولفت أبو مرجوب، إلى أنّ معالجة الإشكاليات المطروحة والتحديات التي تضمنها التقرير، تتطلب تعاونًا من قبل جميع أطراف الانتاج الثلاث (الحكومة، أصحاب العمل، النقابة) إلى جانب الأطراف الأخرى التي لها دور مهم وأساسي كالنقابات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، الأمر الذي يوفر الحماية للعاملات في القطاع، ويكفل لهنّ بيئة عمل آمنة ولائقة.

وبيّن التقرير أن، الأجورالمنخفضة من أبرز التحديات في قطاع السكرتاريا، حيث ما تزال شريحة واسعة من العاملات يتقاضين رواتب دون الحد الادنى من الاجور (290) دينارا، وهي ظاهرة منتشرة على نطاق واسع في القطاع، إلى جانب غياب الحماية الاجتماعية، من خلال عدم الشمول، وتهرب أصحاب العمل من إشراك العاملات بالضمان الاجتماعي.

وأشار التقرير إلى تعرض العاملات في السكرتاريا إلى تمييز قائم على أساس الجنس، من حيث الفرص المتاحة بالعمل، إلى جانب التمييز بالأجور عن العمل متساوي القيمة، ما يشكل خرقا لما نص عليه قانون العمل الذي أورد تعريفا للتمييز بالأجور بموجب التعديلات التي جرت عام 2019، بالإضافة إلى تعرضهنّ إلى حالات متكررة من التحرش اللفظي أو الجسدي من زملاء أو مراجعين.

ومن الانتهاكات العمالية في القطاع، أشار التقرير إلى، ساعات العمل الطويلة، حيث يتم التجاوز على ساعات العمل المقررة وفق القانون، ودون صرف بدل عمل إضافي، والحرمان من العطل الرسمية، إذ أنّ العاملات يُجّبرنَ على العمل في أيام العطل الرسمية وفق بلاغات رئاسة الوزراء في المناسبات الدينية والوطنية والعطل الطارئة، ودون صرف بدل عمل إضافي.

كما أنّ، التكليف بمهام خارجة عن طبيعة المهنة، وغياب عقود العمل القانونية، يعد من التجاوزات التي تقع على العاملات، وفق التقرير، حيث يتم تشغيل العاملات شفهياً دون توقيع عقد مكتوب، ما يؤدي إلى إضعاف موقفهن في حالة التجاوز على الحقوق أوالتقدم بشكوى، كما أنّ العقود – إن وُجدت – تكون غير واضحة أو تفتقر لبنود الحماية القانونية مثل الإجازات، وساعات العمل وغيرها.

ولفت التقرير إلى، أنّ معظم العاملات لا يعرفنَ حقوقهن القانونية وفق ما نص عليه قانون العمل الأردني، ما يجعلهن أكثر عرضة للتجاوز على الحقوق وامتهان التعدي عليها من قبل أصحاب العمل.

إلى جانب زيادة حالات الفصل التعسفي وإنهاء الخدمة دون مبرر قانوني، خصوصًا بعد المطالبة بإجازة أمومة أو الاعتراض على ظروف العمل أو المطالبة بتحسينها وأوصى التقرير، بضرورة تعزيز عملية الرقابة وتكثيف التفتيش من قبل وزارة العمل ومؤسسة الضمان الاجتماعي؛ لا سيما ما يتعلق بالتهرب من الضمان الاجتماعي، وعدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور، وتفعيل آليات الشكوى الآمنة والفعالة، عبر منصة حماية وآليات الاتصال الأخرى للشكاوى، وإطلاق برامج شمول للضمان الإجتماعي، تقدم تسهيلات لأصحاب العمل؛ لتسهيل الانتساب، كبرامج الحماية التي أطلقتها المؤسسة خلال السنوات الماضية، وضرورة التعاون والتنسيق من قبل الجهات التي تمثل اصحاب العمل، في القطاعات الخدمية والتجارية والنقابات المهنية.

ودعا التقرير، إلى تعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، بهدف تصميم برامج تمكين ودعم تستهدف العاملات في القطاع، لتحسين ظروف وشروط العمل، وإطلاق حملات توعوية وتثقيفية، الى جانب تنفيذ مبادرات وبرامج مشتركة، وإجراء بحوث ميدانية دورية لفهم واقع القطاع وتوفير بيانات دقيقة عنه.

نقابتا "الكهـرباء" و"المياه والزراعـــــة" تنفذان حملة تبرع بالدم في شركة الألبان الأردنية "بلدنا"

نفذت النقابة العامة للعاملين في المياه والزراعة والصناعات الغذائية، بالتعاون مع النقابة العامة للعاملين في الكهرباء، حملة للتبرع بالدم داخل شركة الألبان الأردنية "بلدنا"، وذلك بالتعاون مع بنك الدم الأردني التابع لوزارة الصحة.

وأكد القائمون على الحملة أن التبرع بالدم يُعد من أسمى أشكال العطاء، خاصة في ظل الحاجة المستمرة لتعزيز مخزون بنك الدم الوطني، مشيرين إلى أن هذه المبادرة ستُستكمل لاحقًا في مواقع عمل أخرى.

وجاءت هذه المبادرة انطلاقًا من التزام النقابات العمالية بدورها المجتمعي والإنساني، وسعيها الدائم للمساهمة في دعم مؤسسات الدولة وتعزيز مفهوم التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع.

واستُهلت الحملة بآية قرآنية تجسّد روح العمل الإنساني: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾، في إشارة إلى قيمة التبرع بالدم في إنقاذ الأرواح وتعزيز روح الإنسانية.

120 دعوى عمالية سُجلت لدى سلطة الأجور بوزارة العمل خلال النصف الأول من العام

سُجلت لدى وحدة سلطة الأجور في وزارة العمل بالنصف الأول من العام الحالي 120 دعوى عمالية منها 97 دعوى فصلت بها الوحدة في ذات الفترة.

وبين الناطق الإعلامي للوزارة محمد الزيود في تصريحات صحافية، أن عدد الدعاوى العمالية التي فصلت بها الوحدة أيضا من الدعاوى المسجلة لديها في عام 2024 نحو 12 دعوى، إضافة إلى أنها فصلت في دعوى مسجلة منذ عام 2023.

وأشار إلى أن وحدة سلطة الأجور تم إنشاؤها بموجب نص المادة (54) من قانون العمل لسنة 1996 وتعديلاته وتتولى النظر في القضايا العمالية ضمن محافظة العاصمة، وللوزير أن يعين في منطقة معينة سلطة من ذوي الخبرة والاختصاص في شؤون العمل تسمى (سلطة الأجور) تتألف من شخص أو أكثر.

وأوضح الزيود أن سلطة الأجور تنظر في الدعاوى العمالية المتعلقة بالأجور بما في ذلك النقص في الأجر المدفوع أو الحسميات غير القانونية منه أو تأخير دفعه أو عدم دفع أجور ساعات العمل الإضافية أو أي تمييز في الأجور عن العمل ذي القيمة المتساوية ويتم الفصل فيها بصورة مستعجلة وللعامل إقامة الدعوى سواء كان على رأس عمله أو خلال ستة شهور من تركه العمل إذا كان إنهاء العلاقة التعاقدية من طرف العامل.

وأضاف أن وحدة سلطة الأجور تقوم بإجراء الوساطة بناء على طلب العامل لحل النزاع بينه وبين صاحب العمل ويشترط في ذلك أن تجري هذه الوساطة خلال مدة ستة أشهر من تاريخ انتهاء عمله، علما بأن وحدة سلطة الأجور تنظر فى الدعوى المقدمة إليها بحضور الطرفين أو من ينوب عنهما وتسقط الدعوى إذا تغيب العامل المدعي وتنظر فيها بحضوره إذا غاب صاحب العمل المدعى عليه وتصدر قرارها بحق الأخير فى هذه الحالة غيابياً ويكون قرارها قابلا للاستئناف لدى محكمة الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه إذا كان المبلغ المحكوم به للعامل يزيد على مئة دينار.

وأكد الزيود أن قرارات وحدة سلطة الأجور يتم تنفيذها من قبل دوائر التنفيذ المختصة كأنها قرارات صادرة عن المحاكم النظامية شريطة أن لا تخضع المبالغ المحكوم بها للتقسيط ويعفى من الرسوم والطوابع الادعاء المقدم من العامل لسلطة الأجور وكذلك قراراتها المقدمة للتنفيذ إلى دوائر التنفيذ.

اتفاقية عمالية بين "النقل الجوي والسياحة" وشركة "أفييشن هاندلنغ سيرفسز" لتحسين أجور العاملين

وقّعت النقابة العامة للعاملين في النقل الجوي والسياحة، اتفاقية عمالية جديدة مع شركة أفييشن هاندلنغ سيرفسز (مينزيس)، وذلك في مقر وزارة العمل، بحضور ممثلين عن الطرفين

وتأتي هذه الاتفاقية استجابة لمطالب النقابة المتعلقة بتحسين ظروف العمل وتعزيز الامتيازات الوظيفية للعاملين في الشركة، حيث تم الاتفاق على زيادة الأجور بنسبة 3% من الراتب، وبحد أدنى 20 دينارًا وحد أقصى 30 دينارًا.

ووفقًا لما نصّت عليه الاتفاقية، فإن الزيادة ستُصرف اعتبارًا من شهر تموز الجاري من العام 2025، لتشمل جميع العاملين المشمولين ببنود الاتفاق.

وأكّدت النقابة في بيانها أن هذه الخطوة تأتي ضمن جهودها المستمرة لتحسين أوضاع العاملين في قطاع النقل الجوي والسياحة، وضمان حقوقهم الوظيفية والمعيشية، مشيدة بتعاون الشركة واستجابتها لمطالب العمال.

214 شكوى عمالية ضد منشآت لم تلتزم بالحــد الأدنى للأجور

بلغ عدد الشكاوى العمالية الواردة إلى منصة "حماية" المتعلقة بعدم التزام بعض منشآت القطاع الخاص بدفع الحد الأدنى للأجور 214 شكوى عمالية خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي.

وأوضح الناطق لوزارة العمل محمد الزيود، ردًا على استفسارات وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، أنه تم حل 98% من الشكاوى المتعلقة بعدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور.

وأكد أن الوزارة تضع التحقق من التزام المنشآت بالحد الأدنى للأجور على رأس أولوياتها، سواء من خلال الجولات التفتيشية التي تقوم بها أو عبر الشكاوى التي يتقدم بها العاملون في القطاع الخاص عبر المنصة الإلكترونية "حماية".

ودعا الزيود العامل سواء كان ذكرا أو أنثى في القطاع الخاص الذي منشأته غير ملتزمة بدفع الحد الأدنى للأجور إلى تقديم شكوى عمالية على منصة "حماية"، موضحا أن المنصة توفر خيار سرية الشكوى وأن يصنف شكوته أنها تتعلق بعدم الالتزام بدفع الحد الأدنى للأجور وليس خيار عدم دفع الأجور.

وأوضح أن المادة 46 من قانون العمل نصت أن أجر العامل وبدل العمل الإضافي يدفعه صاحب العمل خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ استحقاقه

وأشار إلى أن قرار اللجنة الثلاثية لشؤون العمل بشأن رفع الحد الأدنى للأجور دخل حيز التنفيذ اعتباراً من بداية العام الحالي 2025 ليصبح 290 دينارا شهريا بغض النظر عن طريقة تقاضي أجورهم.

وبين الزيود أن المادة 53 من قانون العمل تنص على فرض عقوبات بحق المنشآت التي لا تلتزم بالحد الأدنى للأجور، وتتضمن العقوبات غرامة لا تقل عن 500 دينار ولا تزيد عن 1000 دينار عن كل حالة دفع فيها صاحب العمل أجراً يقل عن الحد الأدنى المقرر، إضافة إلى إلزامه بدفع فرق الأجر، كما تضاعف العقوبة في حال تكرار المخالفة.

الفناطسة يؤكد أهمية تطوير التشريعات بما يضمن العدالة والمساواة للمرأة العاملة

اكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، أهمية تطوير قانون العمل الأردني بما يضمن العدالة والمساواة للنساء في بيئة العمل، من خلال تعزيز النصوص التي تحمي المرأة من التمييز والعنف الوظيفي، وتوفر ظروف عمل مرنة وآمنة تشجع على انخراطها في سوق العمل.

واوضح الفناطسة، أن تمكين المرأة اقتصاديًا يبدأ من سياسات واضحة وعادلة، تُنصفها وتمنحها حقوقها كاملة دون تمييز، الأمر الذي يخدم مسيرة التنمية الاقتصادية ويحقق الاهداف الوطنية في هذا الاطار.

جاء ذلك خلال مشاركة الفناطسة، في مؤتمر شبابي توعوي نظمته مبادرة صوتك حق في محافظة عجلون، تحت عنوان: "شباب لرفع الوعي حول العنف ضد المرأة"، ضمن إطار مشروع متحدون لمواجهة العنف ضد النساء، أثناء وما بعد جائحه كورونا الممول من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المنفذ من قبل جمعية معهد تضامن النساء وبالشراكة مع جمعية نسمة خير الخيرية.

وقال النائب آية الله فريحات، إن الأردن يُعد من الدول الداعمة لحقوق المرأة وتمكينها من خلال التشريعات والسياسات التي تعزز مشاركتها في مختلف المجالات، مشيرا إلى أن المرأة الأردنية أثبتت كفاءتها في مواقع متعددة وأن دعمها لا يجب أن يقتصر على الشعارات بل يجب أن يُترجم إلى فرص حقيقية ومساواة في الحقوق والواجبات.

وأشار الناشط همام فريحات، إلى أن المبادرة تمثل منصة توعوية تهدف إلى تمكين النساء والفتيات قانونيًا ومجتمعيًا من خلال نشر الوعي والتثقيف وتوفير مساحة آمنة للتعبير عن الحقوق.

واشتمل المؤتمر على جلسة حوارية بعنوان: "تمكين المرأة وأدوارها المجتمعية"، تحدثت فيها خبيرة في دراسات المرأة والأسرة الدكتورة إنصاف المومني وعضو مجلس محافظة العاصمة المهندسة سما سكر والناشطة مها الخلايلة عن أبرز التحديات القانونية والاجتماعية التي تواجه النساء وأهمية تمثيل المرأة في المجالس المحلية، وأدوار الخطاب الديني الواعي في دعم حقوق المرأة ومواجهة العنف.

اتحاد العمال يشارك في ورشة حول حملة "سوق عمل واعد"

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، في ورشة نظمتها وزارة العمل بالتعاون مع غرفة صناعة الأردن، وذلك ضمن الحملة التي تنفذها الوزارة بعنوان " سوق عمل واعد "، وبحضور لافت من قبل رؤساء النقابات العمالية

وتناولت الورشة، قانون العمل الأردني (شروط وظروف العمل) والخدمات والأنظمة الإلكترونية المتوفرة في وزارة العمل، إلى جانب نبذة عن البرنامج الوطني للتشغيل ومديرية التشغيل المركزية والخدمات التي تقدمانها في الوزارة

الفناطسة: من واجب الحكومة إجراء جولات لمخالفة أي منشأة لا تتقيد بالحد الأدنى للأجور

قال رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، إن من واجب الحكومة ممثلة بوزارة العمل إجراء جولات لمخالفة أي منشأة لا تتقيد بالحد الأدنى للأجور.

وبين الفناطسة خلال حديث عبر برنامج "بصوتك مع عامر الرجوب" على أثير "عين إف إم" أن وزارة العمل كشفت أن 240 منشأة لم تتقيد برفع الحد الأدنى للأجور إلى 290 دينارا.

وأوضح أن مؤسسة المتقاعدين العسكريين رفعت الحد الأدنى للأجور بأثر رجعي من تاريخ 2025/1/1 بعد أن كانت قد تأخرت خلال الشهور الأولى، مشيرا إلى أن بعض المؤسسات لا زالت غير ملتزمة رغم أن الأجر منخفض وغير مقبول في الأساس.

وبين أن من واجب الحكومة مراقبة شركات الخدمات في المستشفيات وغير المستشفيات، لا سيما أن بعض الشركات تحاول التحايل على القانون بعدم دفع الحد الأدنى للأجور وعدم دفع اشتركات الضمان. ودعا الحكومة إلى اقتطاع اشتراك ضمان الموظفين من تلك الشركات وضمان إيصاله إلى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

وأكد أنه يرده شكاوى يومية تتعلق بالحد الأدنى للأجور وعدم دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي عن الموظفين.

وذكر أن التهرب التأميني مثل التهرب الضريبي إلا أنه اخطر لأنه يهدد صحة وسلامة العامل الذي لن يحصل على أي تعويض حال تعرضه لإصابة عمل.

المستشارة القانونية مريم التلبوني قالت إن عدم الالتزام بالحد الادنى للأجور مخالفة صريحة للقانون، حيث تخالف وزارة العمل من لا يتقيد بالحد الأدنى للأجور بما لا يقل عن 500 دينار وما لا يزيد عن 1000 دينار.

وأوضحت التلبوني خلال حديثها عبر برنامج "بصوتك مع عامر الرجوب "على أثير "عين إف إم" أن المسؤول عن التقيد بدفع الحد الأدنى للأجور وتسديد التزامات الضمان الاجتماعي هو صاحب العمل. وأفادت أنه في حال كان العامل على رأس العمل فيجب عليه الشكوى إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي، لتقوم المؤسسة بإجراء تحقيق وإلزام الشركة بتسديد الإلتزامات السابقة مع ترتب غرامة على تلك الشركة. أما في حال تركه للوظيفة فإنه يحق له تقديم شكوى خلال 6 أشهر من تاريخ تركه للعمل.

مدير مركز الفينيق للدراسات العمالية أحمد عوض قال إن هناك طرق لضمان تسديد المؤسسات اشتراكات موظفيها في الضمان الاجتماعي، لا سيما في القطاعات الهشة. وأوضح عوض خلال حديثه عبر برنامج "بصوتك مع عامر الرجوب" أن هناك تحسن ملحوظ خلال السنوات الماضية في عدد المشتركين بالضمان الاجتماعي. وأفاد أن الهدف يتمثل في إيجاد أدوات أكثر فاعلية لضمان تسجيل كافة العاملين بالأردن باشتراكات الضمان الاجتماعي، داعيا إلى عدم منح ترخيص لأي مؤسسة قبل حصولها على رقم اشتراك بالضمان الاجتماعي.

وأكد أن هناك قطاعات من الصعوبة الوصول إليها مثل الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة، متحدثا عن قطاعات مثل:"الكراجات، سائو النقل"، وغير ذلك. ودعا إلى تطوير أدوات تأمينية للعاملين في القطاعات الحرة، مشيرا إلى أن العاملين في الأعمال الحرة لا يستطيعون التسجيل في الاشتراك الاختياري ودفع 17% من دخله. وقال إن الحماية الاجتماعية صمام أمان لأي دولة في العالم، منوها إلى ضرورة وجود قاعدة بيانات في الضمان للعاملين كافة في الاردن.

اتحاد العمال يبحث مع مؤسسة فريدريش إيبرت أوجه التعاون خلال الفترة القادمة

بحث رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، مع مدير مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، سفن شقيرزنسكي، أوجه التعاون والتنسيق، خلال الفترة القادمة، وذلك في إطار تنفيذ خطة الاتحاد الاستراتيجية

أشاد الفناطسة، خلال زيارته لمقر المؤسسة، بالدعم الذي تقدمه "فريدريش إيبرت" لبرامج التثقيف والتدريب بالاتحاد، مثمنا جهودها في إصدار أول دليل تدريبي خاص بالاتحاد العام وبدعم كامل

بدوره، أعرب "شقير زنسكي" عن تقديره لزيارة الاتحاد لمكاتب المؤسسة، والتي تعد الأولى من نوعها لرئيس اتحاد العمال منذ سنوات، مؤكدا استعداد المؤسسة لتقديم تعاون فني لدعم الشفافية والعدالة الاجتماعية و العمل اللائق" لجميع عمال الأردن

وحضر اللقاء مستشار الاتحاد العام نظام قاحوش، ومن مؤسسة فريدريتش إيبرت مدير البرامج يوسف إبراهيم ومنسقة البرامج إسراء أبو حسين

اتفاقية عمل جماعي بين شـركة "حديد الأردن" ونقابة العاملين في المناجم والتعدين لضمان حقوق العمال وتحسين بيئة العمل

مجموعة حديد الاردن
JORDAN STEEL GROUP
Meltshop • Rolling Mill • Cut & Bend • Wire Mesh

وقّعت شركة حديد الأردن المساهمة العامة المحدودة اتفاقية عمل جماعي مع النقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين، تهدف إلى ترسيخ الحقوق العمالية وتحقيق مزيد من الاستقرار المهني والاجتماعي للعاملين في الشركة.

وتم التوقيع على الاتفاقية بحضور ممثلين عن الطرفين ومندوب وزارة العمل، حيث وقّع عن الشركة رئيس مجلس الإدارة الدكتور مصطفى ياغي، بينما مثّل النقابة العامة رئيسها خالد الفناطسة، إضافة إلى عدد من ممثلي العمال الموقعين على الكشف الملحق بالعقد.

تستند هذه الاتفاقية إلى أحكام قانون العمل الأردني رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته، وقد جاءت نتيجة أجواء من الحوار الإيجابي بين الطرفين، ومراعاةً للظروف التشغيلية الخاصة بالشركة، وخاصة في مصنع الرمثا.

وأكد الجانبان أن توقيع هذه الاتفاقية جاء بهدف تعزيز العلاقات التشاركية بين الإدارة والعمال، وضمان استمرارية العمل والإنتاج، في ظل التحديات التي تمر بها الشركة.

تضمنت الاتفاقية عددًا من البنود التي تؤكد التزام الشركة بحقوق العاملين السابقين والحاليين. فقد وافقت شركة حديد الأردن على اعتبار جميع العمال الذين وردت أسماؤهم في الملحق رقم (1)، وكذلك أولئك الذين تركوا العمل سابقًا بإرادتهم أو انتهت عقودهم لدى الشركة لأي سبب من الأسباب، مشمولين ببنود هذه الاتفاقية الجماعية.

كما التزمت الشركة بتقسيط المستحقات المالية للعاملين المذكورين في الملحق، من خلال دفع مبلغ شهري مقداره مائة دينار لكل عامل، اعتبارًا من الأول من تشرين الأول 2025، على أن تُسلم هذه الدفعات إلى النقابة العامة عبر شيكات باسم المستفيدين. وتقوم النقابة بدورها بصرف المبالغ للعاملين حسب مقتضى الحال.

إضافة إلى ذلك، نصّت الاتفاقية على التزام الشركة بدفع مبلغ إضافي مقداره مائة دينار لكل عامل من العمال المشمولين في الملحق رقم (1)، على أن يُصرف هذا المبلغ دفعة واحدة مع مستحقاتهم في موعد أقصاه السادس من تموز 2025.

ويُعتبر هذا العقد نافذًا منذ لحظة توقيعه واعتماده من وزارة العمل، حيث تم إيداع نسخة منه لدى الوزارة حسب الأصول، وسيُسجل رسميًا في سجل الاتفاقيات الجماعية. كما يشكّل الملحق رقم (1) بجميع أسمائه جزءًا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ولا يجوز فصله عنها.

وشهد توقيع الاتفاقية مندوب وزارة العمل، إلى جانب لجنة العمل النيابية في مجلس النواب، وممثلين عن العمال والنقابة، في خطوة تؤكد أهمية الشراكة بين مؤسسات القطاع الخاص والنقابات العمالية لتعزيز العدالة الاجتماعية والاستقرار الوظيفي.

ممثلا عن الاتحاد العربي للنقابات .. الفناطسة يشارك في اجتماع اقليمي حول الهجرة

الفناطسة يستعرض تجربة المركز العربي ويؤكد أهمية العمل المشترك لحماية حقوق العمالة المهاجرة

شارك نائب رئيس الاتحاد العربي للنقابات ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، في الاجتماع الإقليمي حول الهجرة الذي نظمه الاتحاد الدولي لنقابات العمال في آسيا والمحيط الهادئ (ITUC-AP)، وعُقد بالعاصمة الاندونيسية جاكرتا.

وبحث الاجتماع، الذي شارك به مسؤول العمالة المهاجرة بالاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، قضايا حول تنظيم العمال المهاجرين، وبناء خطط عمل نقابية مشتركة، لمعالجة الانتهاكات التي يتعرضون لها.

واستعرض الفناطسة، خلال مشاركته ممثلا عن الاتحاد العربي للنقابات، تجربة المركز العربي لدعم العمال المهاجرين، التابع للاتحاد، وتجربته في الدفاع عن حقوق العمال المهاجرين في المملكة العربية السعودية سيما العمالة الاسيوية التي تشكل نحو 43 % من نسبة العمال المهاجرين في السعودية مشيرا إلى أن المركز يعد كيانا نقابيا وحقوقيا، وأصبح في وقت وجيز أداة محورية للدفاع عن حقوق العمال المهاجرين خاصة في دول الاستقبال الخليجية.

وأكد الفناطسة، التزام الاتحاد العربي للنقابات، واستعداده التام لتعزيز التنسيق النقابي على المستويين، الإقليمي والدولي؛ من اجل حماية حقوق العمال المهاجرين، مبينا أنّ تجربة المركز أثبتت أن التعاون بين بلدان المنشأ والاستقبال ليس ممكنا فحسب، بل هو شرط أساسي لبناء آليات فعالة لحماية العمال المهاجرين.

وأوضح أنّ المركز، يعدّ مبادرة رائدة أطلقها الاتحاد الدولي لنقابات العمال في آسيا والمحيط الهادئ، ونقاباته الأعضاء عام 2019، استجابة للحاجة الملحة إلى حماية العمال المهاجرين الآسيويين في دول الاستقبال، حيث احتضن الأردن المشروع التجريبي الأول للمركز لمدة عامين، قدم خلالها دعماً مباشراً لمئات العمال في الأردن، سيما العمالة المنزلية التي تعاني من التهميش وغياب الحماية القانونية.

اتحاد العمال يشارك في إطلاق ورقة سياسات حول تعزيز حقوق مرضى السرطان

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، في إطلاق ورقة سياسات بعنوان: "تعزيز حقوق مرضى السرطان والقائمين على رعايتهم ضمن الإطار القانوني لقانون العمل الأردني والضمان الاجتماعي"، بتنظيم من مؤسسة الحسين للسرطان بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، بحضور رئيس النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية والصناعات الدوائية محمد غانم، ونائب رئيس النقابة محمود سمحان.

وتهدف الورقة إلى تسليط الضوء على التحديات المرتبطة بالأمن الوظيفي لهذه الشريحة من المجتمع، وإبراز الفجوات القانونية الحالية في التشريعات الأردنية ذات الصلة، ومقارنتها بالمعايير الدولـــية وأفضل الممارســات، وتقديم بدائل قائمة على سياسات وتشريعات قابلة للتنفيذ لحماية مرضى السرطان والقائمين على رعايتهم من أفراد الأسرة في سوق العمل الأردني.

وأوردت الورقة، عددا من الفجوات التشريعية في قانون العمل الأردني، وهي :- لا تتضمن المواد (14)، (27) ، و (28) من قانون العمل أي أحكام تحظر فصل مرضى السرطان أثناء تلقى العلاج أو فترات الغياب الطويلة الناتجة عنه، مما يجعلهم عرضة لإنهاء عقودهم لأسباب صحية.

02

لا ينص قانون العمل صراحة على حظر التمييز بسبب الحالة الصحية، مما يفتح المجال أمام ممارسات تمييزية في التوظيف، الترقية، وتوزيع المهام.

03

عدد أيام الإجازة المرضية وفقا للمادة (65) تقيد الإجازة المرضية بـ 14 يوماً قابلة للتمديد إلى 28 يوما في حالة الدخول الى مستشفى، وهي فترة غير كافية لحالات السرطان التي قد تتطلب شهورا من العلاج

04

لا توجد أحكام تلزم أصحاب العمل بتوفير ترتيبات عمل مرنة، رغم إقرار نظام العمل المرن لعام 2024 ، الذي يظل ضعيف التطبيق بسبب اشتراط موافقة صاحب العمل

05

لا يمنح قانون العمل إجازات الرعاية أفراد الأسرة المصابين بأمراض غير سارية بما في ذلك مرض السرطان، ما يضطر العاملين (وخاصة النساء) لترك وظائفهم أو خفض ساعات العمل دون حماية قانونية

06

لا يعترف قانون العمل بمرض السرطان كسبب للإعاقة أو في أنظمة تشغيل الأشخاص ذوى الإعاقة، مما يحرم المرضى من حقوق مضمونة لفئات أخرى

07

لا يوفر قانون العمل ترتيبات خاصة عند العودة إلى العمل مثل العمل الجزئي أو من المنزل، كما توصي منظمة العمل الدولية

07

أنظمة وتشريعات السلامة المهنية، تقييم المخاطر، والوقاية من الأخطار لا تتناول السرطان كمخاطر مهنية، ولا توفر حماية متخصصة لهذه الفئة

اما الفجوات التشريعية في قانون الضمان الاجتماعي، فأوضحت الورقة المهاجرة :

01

لا تتضمن نصوص قانون الضمان الاجتماعي الأردني أحكاما واضحة تضمن تعويضات مالية لمرضى السرطان خلال فترة تعطلهم عن العمل بسبب العلاج، ما يبرز الحاجة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية لهذه الفئة لضمان استقرارهم المعيشي والحد من الأثر الصحي والاقتصادي للعلاج طويل الأمد. لا تشمل المواد (25) و (29) و (30) من قانون الضمان الاجتماعي تعويضات للعجز الناتج عن أمراض غير سارية مثل السرطان، إلا عند إثبات علاقته ببيئة العمل

02

يشترط قانون الضمان الاجتماعي الأردني لإثبات أحقية المؤمن عليه بالحصول على تعويضات عن العجز أو إصابة العمل الناتجة عن مرض السرطان، أن يتم إثبات العلاقة السببية المباشرة بين الإصابة والظروف المهنية أو بيئة العمل، ما يشكل تحدياً كبيراً في الحالات التي يصعب فيها ربط المرض بشكل قاطع بعوامل العمل

03

الحد الأقصى لصرف بدل التعطل هو 6 أشهر، ما لا يكفي لفترات العلاج الكيميائي الطويلة في حال اضطر العامل الى ترك العمل لغايات العلاج

اتحاد العمال يشـــارك في جلسة حول إدماج ذوي الإعاقة في قطاع الألبسة

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، في جلسة حوارية نظمها المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالشراكة مع منظمة العمل الدولية (ILO)، تحت عنوان :

"تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع صناعة الألبسة الأردني."

الجلسة شهدت مشاركة فاعلة من النقابة العامة للعاملين في الغزل والنسيج، وإطلاق دراسة متخصصة نفذها مركز الفينيق حول واقع العمال من ذوي الإعاقة في المصانع الأردنية، ضمن برنامج "عمل أفضل في الأردن" (BWJ)، وبشراكة بين ILO ومؤسسة التمويل الدولية (IFC).

اتحاد نقابات عمال الأردن يستقبل وفدًا من نقابة العاملين بوزارة الكهرباء والماء الكويتية

استقبل رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، في مقر الاتحاد بالعاصمة عمان، وفدًا من نقابة العاملين بوزارة الكهرباء والماء بدولة الكويت، بحضور رئيس النقابة العامة للعاملين بالكهرباء في الأردن فخري العجارمة.

وتأتي هذه الزيارة بدعوه من النقابة العامة للعاملين بالكهرباء في الأردن لتوقيع بروتوكول تعاون مشترك بين نقابة العاملين بوزارة الكهرباء والماء بدولة الكويت، والنقابة العامة للعاملين بالكهرباء في الأردن.

وثمّن الفناطسة هذه الزيارة التي تعكس عمق العلاقات الأخوية بين الشعبين الأردني والكويتي، مؤكدًا حرص الاتحاد على تعزيز أواصر التعاون النقابي العربي، وتأكيد على أهمية تبادل التجارب في المجالات النقابية والمهنية.

من جهته اعرب العجارمة عن تطلعه لتعزيز التعاون المشترك وتبادل الخبرات وتفعيل دور النقابات العربية في تحسين المستوي المعيشي للعمال والدفاع عن قضاياهم.

مشيراً إلى أن رسالة النقابة العامة للعاملين بالكهرباء تهدف إلى رفع كفاءة العمال وتحسين شروط العمل من خلال تحديث وتطوير التشريعات العمالية وابرام الاتفاقيات الجماعية من خلال الحوار الاجتماعي. وضم الوفد الكويتي كلاً من رئيس النقابة دعيج العازمي، إلى جانب أعضاء مجلس الادارة : فلاح المطيري ، ومشاري الخشم ، وفايز العازمي ومهدي الدوسري من جانبه أعرب الوفد الكويتي عن شكره لحفاوة الاستقبال واهتمام الاتحاد العام ، مؤكدين أهمية توسيع آفاق التعاون وتبادل الخبرات. وفي نهاية اللقاء، جرى تبادل الدروع التذكارية بين الطرفين، تأكيدا لعمق العلاقات التي تجمع الحركة النقابية في كل من الأردن والكويت.

اتحـــاد العمال يؤكـــــد رفضــه المســـــاس بالتأمـــــينات الاجتماعــية ويدعو لاصلاحـــات عادلة للضمان

أكد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، أن التأمينات الاجتماعية التي يوفرها قانون الضمان الاجتماعي الحالي للعاملين والعاملات، سواء في القطاعين العام أو الخاص، هي حقوق مكتسبة تمثل ثمرة نضالات طويلة للحركة العمالية الأردنية، ولا يجوز النظر إليها ككلف مالية قابلة للتقليص أو التراجع تحت أي مبرر، مشددا على رفضه لأي توجه نحو تقليص هذه التأمينات أو المساس بجوهرها.

وأوضح الاتحاد، أن منظومة الضمان الاجتماعي تمثل إحدى الركائز الأساسية للحماية الاجتماعية في الأردن، وتشكل إنجازا وطنيا لا يجوز المساس به أو التعامل معه بمنطق التعديلات المتكررة، خاصة في فترات زمنية قصيرة.

وتاليا نص البيان

يتابع الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن باهتمام بالغ ما يتم تداوله بشأن نية الحكومة إجراء تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي، ويؤكد في هذا السياق أن منظومة الضمان الاجتماعي تمثل إحدى الركائز الأساسية للحماية الاجتماعية في الأردن، وتشكل إنجازا وطنيا لا يجوز المساس به أو التعامل معه بمنطق التعديلات المتكررة، خاصة في فترات زمنية قصيرة

ويشدد الاتحاد على أن التأمينات الاجتماعية التي يوفرها قانون الضمان الاجتماعي الحالي للعاملين والعاملات، سواء في القطاعين العام أو الخاص، هي حقوق مكتسبة تمثل ثمرة نضالات طويلة للحركة العمالية الأردنية، ولا يجوز النظر إليها ككلف مالية قابلة للتقليص أو التراجع تحت أي مبرر. ويؤكد الاتحاد رفضه القاطع لأي توجه نحو تقليص هذه التأمينات أو المساس بجوهرها.

في الوقت ذاته، يُدرك الاتحاد أهمية تطوير قانون الضمان الاجتماعي بما يضمن استدامة الصندوق، ويؤمن أن هذا المسار لا يتحقق إلا من خلال حوار وطني شامل تشارك فيه كافة الأطراف ذات العلاقة، وعلى رأسها النقابات العمالية، لضمان أن تكون الإصلاحات عادلة ومتوازنة وتحافظ على مصالح العمال والعدالة الاجتماعية.

ومن أبرز القضايا التي يضعها الاتحاد على سلم الأولويات هي مسألة توسيع الشمول التأميني ليشمل كافة العاملين في سوق العمل، بمن فيهم الأردنيون وغير الأردنيين، وخصوصاً العاملين في القطاعات غير المنظمة، وفي الأعمال الحرة، وعبر المنصات الرقمية، حيث يشكل غيابهم عن المظلة التأمينية أحد أبرز التحديات التي تواجه استدامة منظومة الضمان الاجتماعي.

ويدعو الاتحاد إلى تطوير أدوات اشتراك تأمينية مرنة ومنخفضة الكلفة، تتيح لهذه الفئات الاندماج في النظام دون أعباء مرهقة، على أن تلعب الحكومة دورا داعما في تحفيز هذا الانخراط.

كما يشير الاتحاد إلى ضرورة وضع ضوابط دقيقة وواضحة تنظم الاستفادة من التقاعد المبكر بما يضمن ألا يتم اللجوء إليه إلا بناء على رغبة العامل نفسه، ودون ضغوط أو إحالات قسرية من أي جهة كانت، سواء في القطاع العام أو الخاص. فالتوسع غير المنضبط في التقاعد المبكر أضر بمنظومة الضمان، وأدى إلى استنزاف مواردها، وخلق مشكلات تتعلق بانخفاض الرواتب التقاعدية وارتفاع نسب الفقر في أوساط المتقاعدين، فضلاً عن عودة الكثير منهم إلى سوق العمل، ما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة.

وفيما يتعلق بإدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي، يؤكد الاتحاد أهمية تعزيز استقلالية المؤسسة، وضمان حيادية قراراتها، خاصة الاستثمارية منها، مع ضرورة إخضاعها للرقابة الفاعلة والمساءلة المؤسسية، ودون المساس بالبنية التمثيلية لمجلس إدارتها الحالي، الذي يضم ممثلين عن الحكومة وأصحاب العمل والعمال.

ويؤكد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن مجددا التزامه بالدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، وتمسكه بمنظومة ضمان اجتماعي عادلة وشاملة ومستدامة ويدعو في هذا الإطار إلى تحصين منظومة الضمان الاجتماعي من أية ضغوط خارجية أو داخلية قد تقوضها، وإلى اعتماد مقاربة إصلاحية ترتكز على توسيع الشمول، وتعزيز الحمايات، وتطوير التأمينات، وليس على تقليص الحقوق أو تحميل العاملين تبعات الأزمة المالية أو الإدارية.

الاسكان بطلا لبطولة النقابة لسداسيات كرة القدم

اختتمت فعاليات بطولة النقابة السنوية لسداسيات كرة القدم، وجرت المبارة النهائية على ملاعب النادي الاهلي بين فريق بنك الاسكان وفريق كابيتال بنك وبحضور السيد تامر غزالة الرئيس التنفيذي لكابيتال بنك والسيد احمد خضر نائب المدير العام لبنك الإسكان بالإضافة لعدد من كبار المدراء والمسؤولين في البنكين وجمهور كبير.

وقد أسفرت المباراة عن فوز بنك الاسكان 3-1 بعد مبارة عالية الاداء من كلا الفريقين

وفي نهاية المبارة قام الزميل سمارة الخطيب رئيس النقابة بتسليم الميداليات وكأس المركز الثاني لفريق كابيتال بنك وكأس البطوله لفريق بنك الاسكان كما تم تسليم جائزة أفضل حارس للاعب ابراهيم فطافطه من كابيتال بنك وجائزه أفضل لاعب ل أنس بجالي من البنك الأردني الكويتي. أدار المباراه البطوله الحكام الدوليين أحمد أبو خديجه وفتحي العرباتي.

اتحاد العمال يطلق الموقع الإلكتروني ويعرض انجازات الخطة الاستراتيجية

أعلن الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن عن إطلاق الموقع الإلكتروني الرسمي، والذي يأتي ضمن خطة الاتصال (2025-2027)، بهدف تعزيز قنوات الاتصال والتواصل وتوفير أدوات رقمية لخدمة العاملين والمنتسبين.

جاء ذلك خلال حفل نظمه الاتحاد، بحضور ممثلين عن منظمات دولية ومؤسسات مجتمع مدني، ووزارة العمل، بمشاركة رؤساء النقابات العمالية.

وقال رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، خلال كلمة له بالحفل، إن اطلاق الموقع يُعد خطوة محورية في سياق التحديث المؤسسي والإصلاح الشامل الذي يشهده الاتحاد، ويشكل تتويجًا لجهودٍ متواصلة بضرورة التطوير والانفتاح، والتواصل الفعال مع العمال والمحيط الاجتماعي والوطني، مبينا أنّ ذلك، يأتي منسجمًا مع إستراتيجية الاتحاد الإصلاحية التي تهدف إلى بناء اتحاد عصري وفاعل.

وأضاف الفناطسة، أن التحديات التي تواجه العمال في المرحلة الراهنة، تتطلب إعادة النظر في الأدوات والآليات، الأمر الذي يكسب خطة الاتصال والتواصل أهمية، باعتبارها الأداة الأكثر فاعلية في ترسيخ العلاقة بين الاتحاد والعمال، وتعزيز الشفافية، وتوفير قنوات دائمة للتفاعل والحوار.

وأوضح الفناطسة، أنه لم يعد مقبولًا أن تظل المؤسسات النقابية تقليدية في خطابها أو محدودة في أدواتها. وعليه فإن منصة الاتحاد الرقمية، هي بداية لمسار أوسع نحو رقمنة العمل النقابي، وتطوير البنية التحتية للمعلومات داخل الاتحاد، بما يشمل أرشفة البيانات، وتيسير الوصول للمعلومات، وتحسين مستوى الخدمات التي نقدمها للعمال والمنتسبين.

وثمن الفناطسة، جهود الجهات الداعمة والشريكة للاتحاد سيما منظمة العمل الدولية، ومؤسسة فريدريش إيبرت، لدورهم الفعال في دعم مسيرة الاتحاد الإصلاحية، في شتى المجالات، ومنها خطة الاتصال والتواصل.

بدوره قدم، مستشار الاتحاد نظام قاحوش، عرضا حول انجازات الخطة الاستراتيجية للاتحاد، والتي شملت: وضع خطط لتطوير المهارات من خلال التدريب والتثقيف العمالي، وإعادة هيكلة إدارية شاملة للاتحاد، وإدماج المرأة والشباب في العمل النقابي من خلال برامج تدريبية مستهدفة، وإعادة روح التعاون البناء مع المنظمات الدولية بكل شفافية وحوكمة من أجل تنويع مصادر التمويل، الى جانب إعداد استراتيجية الاتصال والتواصل.

وقدم م. قصي شاهين من شركة شاهين لتكنولوجيا المعلومات عرضا للموقع الإلكتروني (www.gfjtu.org) وأهم ما تضمنه من نوافذ ومحتوى، إلى جانب المزايا التي يوفرها، ومنها امكانية التطوير المستوى سواء على المحتوى أو التصميم، وتقديم الشكاوى العمالية واستقبال الملاحظات بخصوص القضايا العمالية.

بنسبة زيادة 24% للنصف الأول من العام 2025

نقابة العاملين في المناجم والتعدين تشيد بنمو أرباح "الفوسفات" بواقع 250 مليون دينار

أشادت النقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين الأردنية بالإنجازات التي حققتها شركة مناجم الفوسفات الأردنية، وتمثلت بتحقيق أرباح صافية بعد الضريبة بلغت 250 مليون و 130 ألف دينار حتى نهاية النصف الأول من عام 2025، بنسبة نمو بلغت 24% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وقال رئيس النقابة العامة، ورئيس الإتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، في كتاب وجّهه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة الدكتور محمد الذنيبات، والرئيس التنفيذي للشركة المهندس عبدالوهاب الرواد، إن ما حققته شركة مناجم الفوسفات، من إنجازات نوعية في مجالات الإنتاج والتصدير والأداء المالي؛ يُعد انعكاسًا مباشرًا لإدارة حكيمة، وسياسات ناجحة، وتخطيط استراتيجي محكم، ومتابعة حثيثة، إلى جانب الاستثمار الأمثل للموارد الوطنية.

وعبّر الفناطسة عن اعتزاز النقابة بهذه النتائج، والتي تؤكد أن الشركة تسير في الإتجاه الصحيح، وتمكنت من استعادة مكانتها في سوق الفوسفات العالمي، وأصبحت من الشركات الوطنية الرائدة والداعمة للاقتصاد الأردني.

وأكد أهمية العلاقة التشاركية البناءة والمثمرة بين إدارة الشركة والنقابة العامة، والتي تجسد نموذجًا وطنيًا في العمل المشترك والمسؤول، القائم على التوازن بين صون حقوق العاملين، وتعزيز استقرار الشركة ونجاحها وتحقيقها لمزيد من الإنجازات.

وأعرب الفناطسة عن تقدير النقابة لكافة العاملين في مواقع العمل والإنتاج في الشركة، مشيدًا بجهودهم وإخلاصهم وتفانيهم، وحرصهم على تقدم الشركة وازدهارها.

أبو مرجوب: 7 آلاف عامل مياومة في البلديات بحاجة لتحقيق العدالة الوظيفية

وجه رئيس اللجنة المؤقتة في النقابة العامة للعاملين في البلديات وامانة عمان الكبرى، خالد ابو مرجوب، كتابا، طالب فيه وزير الإدارة المحلية المهندس وليد المصري بتثبيت عمال المياومة في البلديات، من خلال إصدار قرار وزاري يحدد جدولاً زمنيًا ملزماً للبدء بالتثبيت الفعلي، وإدراج مخصصات التثبيت ضمن موازنة العام 2026.

وجدد الكتاب، مطالب النقابة بضرورة تحقيق العدالة الوظيفية لنحو 7000 عامل ممن يعملون منذ سنوات طويلة في مختلف البلديات على امتداد محافظات المملكة، "دون تثبيت أو منحهم أدنى درجات الإنصاف الوظيفي أو التقدير العملي، سيما أنهم يعملون في ظل ظروف غير مستقرة، برواتب متدنية، وبلا أمن وظيفي".

وجاء في الكتاب، "إننا في نقابة العاملين في البلديات وامانة عمان الكبرى ، ومن منطلق حرصنا على أمن الوطن والمواطن فاننا بدأنا نستشعر تململ متزايد في صفوف تلك الشريحة من العاملين، ولذلك فاننا نامل وبالسرعة الممكنة تثبيت جميع عمال المياومة الحاليين العاملين في البلديات دون استثناء أو تسويف، وإصدار قرار وزاري واضح وصريح يحدد جدولاً زمنيًا ملزماً للبدء بالتثبيت الفعلي، وإدراج مخصصات التثبيت ضمن موازنة العام 2026، وعدم التذرع بأي عوائق مالية أو إدارية".

وحسب الكتاب، اعربت النقابة، عن أملها بسرعة التجاوب الإيجابي مع هذا المطلب العادل، الذي من شأنه تعزيز العدالة الوظيفية ورفع كفاءة البلديات، وبما يتماشى مع توجهات الدولة في الإصلاح الإداري وتطوير القطاع العام، وضمان بيئة عمل عادلة ومحفزة.

اتحاد العمال يخاطب مجلس إدارة الضمان لرفع رواتب التقاعد والاعتلال

الفناطسة: رواتب التقاعد والاعتلال المنخفضة انتهاك للعدالة الاجتماعية ورفعها لا يحتاج إلى تعديل تشريعي

وجه رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال خالد الفناطسة، كتابا إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي د.خالد البكار، دعا فيه إلى ضرورة رفع رواتب التقاعد ورواتب الاعتلال بشقيه الجزئي والكلي، وذلك استنادا إلى المادة (89) الفقرة (أ) من قانون الضمان الاجتماعي النافذ، والتي تمنح مجلس الإدارة صلاحية اتخاذ قرارات من شأنها تحسين أوضاع هذه الفئة ورفع الرواتب بشكل دوري كل خمس سنوات.

وأكد الفناطسة، أن شريحة واسعة من المتقاعدين ومستحقي رواتب الاعتلال، يتقاضون رواتب متدنية تقل كثيرًا عن مستوى خط الفقر، وهو ما يُفقد هذه الرواتب معناها التأميني والإنساني، خاصة وأن معظم المستفيدين منها من الفئات الأكثر هشاشة من الناحية الصحية والاقتصادية، وغير قادرين على إعالة أنفسهم دون هذا الدخل.

وأضاف رئيس الاتحاد أن، التضخم وتكاليف المعيشة المتزايدة تجعل من الاستمرار في صرف رواتب بهذه القيم المنخفضة انتهاكا للعدالة الاجتماعية، ومفهوم الضمان كمؤسسة وطنية للحماية الإجتماعية.

وشدد الفناطسة، على أن القانون يتيح لمجلس الإدارة اتخاذ قرارات برفع الرواتب دون الحاجة لتعديل تشريعي، داعيًا إلى إدراج هذا المقترح على جدول أعمال المجلس بأقرب جلسة ممكنة، واتخاذ القرار الذي يعيد الاعتبار لهذه الشريحة المهمشة، ويعكس التزام المؤسسة بمبادئها في العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية وتطبيق القانون.

اتحاد العمال يلتقي الرئيس التنفيذي لمركز عدالة لبحث آليات التعاون المشترك

في إطار تعزيز الشراكات المؤسسية وتفعيل أدوات الحماية القانونية للعمال، التقى السيد خالد زاهر الفناطسة، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، مع الأستاذ المحامي عاصم ربابعة، الرئيس التنفيذي لمركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، في اجتماع رسمي خُصص لبحث سبل التعاون المشترك بين الجانبين. وحضر الاجتماع نظام قاحوش / مستشار الاتحاد العام و السيدة روان الرواشدة وحدة العمالة المهاجرة.

وجرى خلال اللقاء بحث آفاق التعاون في ضوء رؤية الاتحاد لتطبيق استراتيجيته المستقبلية، لا سيما في ما يتعلق بتعزيز آليات تلقي ومتابعة القضايا القانونية والشكاوى الواردة من العمال الأردنيين والعمال المهاجرين على حد سواء، بما ينسجم مع المعايير الوطنية والدولية في هذا المجال.

وأكد الفناطسة أهمية تطوير البنية التقنية للاتحاد العام، مشيرًا إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد إطلاق منظومة إلكترونية متكاملة تتيح استقبال شكاوى العمال عبر الموقع الإلكتروني للاتحاد، وربط هذه المنصة مباشرة مع مركز عدالة، بما يضمن المتابعة القانونية المتخصصة والسريعة لهذه القضايا.

من جانبه، ثمن الأستاذ عاصم ربابعة هذا التوجه، مؤكدًا استعداد مركز عدالة لتوفير الدعم الفني والقانوني اللازم لتعزيز قدرات الاتحاد في معالجة قضايا العمال، وتقديم الاستشارات القانونية اللازمة، وتدريب الكوادر ذات العلاقة ضمن إطار مؤسسي تشاركي.

ويأتي هذا اللقاء في سياق جهود الاتحاد العام لتطوير خدماته وتحسين بيئة العمل، من خلال شراكات فعالة مع مؤسسات المجتمع المدني، بما يسهم في ترسيخ ثقافة الحقوق العمالية وضمان وصول العمال إلى العدالة بسهولة وفاعلية.

اتحاد العمال يبحث مع منظمـة العمل الدولية سـبل دعم العمال المتعطلين

استقبل رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد زاهر الفناطسة، السيدة غادة سالم المستشارة الاجتماعية والاقتصادية يرافقها السيدة شنتال سيريسينا أخصائية الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية (ILO) والسيد نيكولاس مو - مدير شبكة تمكين الحكومة والسيدة أماني أبو أغا في اجتماع لبحث آليات التعاون بين الاتحاد والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، بدعم من منظمة العمل الدولية.

وتناول الاجتماع مناقشة كيفية الربط بين قواعد بيانات الضمان الاجتماعي وقواعد بيانات سوق العمل، بما يسهم في دعم جهود إعادة إدماج العمال غير النشطين وتحسين فرصهم في الحصول على وظائف مناسبة.

وتأتي هذه المبادرة في إطار البرنامج الذي تنفذه منظمة العمل الدولية في الأردن، لدعم قدرات مؤسسة الضمان الاجتماعي وتعزيز سياسات الحماية الاجتماعية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.

وشمل الاجتماع مناقشة محاور رئيسية تتعلق بتحليل البيانات، وتطوير السياسات، وتعزيز آليات التنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة. وأبدى الوفد الزائر إستعداده للتعاون مع الاتحاد العام في عقد ورشات عمل توعوية للعمال المتعطلين عن العمل لمحاولة دمجهم في وظائف ملائمة.

وأكد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن دعمه الكامل لأي مبادرات تهدف إلى حماية حقوق العمال وتحسين ظروفهم المعيشية والمهنية، مشددًا على أهمية التعاون مع المنظمات الدولية في هذا المجال.

نقابة العاملين في الموانئ والتخليص تثمّن جهـــود "العمل النيابيـــة" ووزارة العمـــــل في معالجة المادة 23 من قانون العمل

أشادت النقابة العامة للعاملين في الموانئ والتخليص بالجهود الحثيثة التي تبذلها لجنة العمل النيابية، برئاسة النائب معتز أبو رمان، ووزارة العمل ممثلة بالوزير الدكتور خالد البكار، في متابعة قضايا إنهاء عقود العمل غير محددة المدة، المرتبطة بالمادة 23 من قانون العمل الأردني.

وأكدت النقابة، أن ما تبديه اللجنة النيابية ووزارة العمل من حرص بالغ على تحقيق التوازن بين حقوق العمال ومصالح أصحاب العمل، يعكس التزامًا واضحًا بالحفاظ على استقرار سوق العمل في المملكة، وتحقيق العدالة لكلا طرفي الإنتاج.

كما ثمّنت النقابة التعاون البنّاء الذي شهدته الاجتماعات المعنية بمراجعة المادة، بمشاركة المجلس القضائي، ديوان التشريع والرأي، الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، مؤسسة الضمان الاجتماعي، غرفة صناعة الأردن، ومنظمة العمل الدولية. وأشارت إلى أن هذه الجهات أجمعت على ضرورة إعادة النظر في النصوص القانونية، بما يكفل حفظ حقوق العمال ويعزز بيئة العمل العادلة والمستقرة.

وأوضحت النقابة أن المادة 23 من قانون العمل وُضعت بنيّة صادقة من المشرع الأردني لإحداث توازن قانوني بين حقوق العمال وأصحاب العمل، إلا أن بعض الثغرات القانونية والتفسيرات غير الدقيقة فُسرت بشكل منحاز، ما أدى إلى استغلالها من قبل بعض أصحاب العمل لإنهاء عقود عمل غير محددة المدة بشكل تعسفي، الأمر الذي أفرز آثارًا اجتماعية سلبية تستوجب المعالجة.

وأكدت النقابة أن تعديل المادة 23 بات ضرورة ملحّة، لتوضيح شروط إنهاء عقود العمل بشكل لا يحتمل التفسيرات المتباينة، وبما يضمن العدالة والوضوح لكافة الأطراف.

وفي ختام البيان، عبّر رئيس النقابة العامة محمود ادبيس عن تطلع النقابة إلى استمرار الجهود المبذولة في هذا الملف، بما يسهم في تطوير التشريعات العمالية، ويعزز الاستقرار الوظيفي، ويرفع من قدرة القطاع الخاص على مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة.

نقابة العاملين في الطباعة تختتم ورشة عمل حول الحقوق العمالية

اختتمت النقابة العامة للعاملين في الطباعة والانشطة المرتبطة بها، ورشة عمل حول الحقوق العمالية والمهارات النقابية، لعدد من موظفي شركة فاين لصناعة الورق الصحي، وبحضور رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، الذي سلم بدوره الشهادات على المشاركين.

تهدف الورشة التي حضرها مدير الموارد البشرية في الشركة مصطفى مصلح، ورئيس النقابة محمد الزعبي، إلى رفع مستوى الوعي العمالي، وتعزيز الثقافة النقابية لدى العاملين.

وشملت الورشة، عدة مواضيع في الحقوق العمالية، منها آليات الحوار الاجتماعي، والعمل النقابي الفعال، والضمان الاجتماعي، وقانون العمل الأردني والسلامة والصحة المهنية، وتأتي ضمن خطة النقابة لتمكين العاملين في مختلف القطاعات، وتعزيز قدراتهم المهنية والمعرفية بما يضمن بيئة عمل لائقة.

وقال رئيس نقابة محمد الزعبي إن الورشة شهدت تفاعلا ايجابيا من قبل المشاركين، وهي ثمرة للتعاون البناء بين النقابة وادارة الشركة، في سبيل الارتقاء بالبيئة العمالية وتعزيز ثقافة الحوار والتفاهم المشترك، بما يخدم مصلحة العامل والمؤسسة على حد سواء

5428
شكوى عمالية عبر منصة "حماية"

بلغ إجمالي الشكاوى المقدمة على منصة حماية التابعة لوزارة العمل بالنصف الأول من العام الحالي 5428 شكوى.

فيما أكدت الوزارة أن 1638 شكوى سويت مع أصحاب العمل وجرى تسوية حقوق عمالها، كما بقي 517 قيدا للإجراء، وبلغ عدد المخالفات التي تم توجيهها للمنشأت بناء على الشكاوى 536 مخالفة.

واحتلت شكوى عدم دفع الأجور، المرتبة الأولى بين عدد الشكاوى العمالية المقدمة على منصة "حماية" بالنصف الأول من العام الحالي، إذ بلغت 1911 شكوى، بحسب التقرير الشهري لمديرية التفتيش التابعة لوزارة العمل، وشكلت ما نسبته 35 % من إجمالي عدد الشكاوى.

في حين بلغ عدد الشكاوى المقدمة على "حماية"، النصف الأول من العام الحالي، بخصوص إنهاء الخدمة، لعقد العمل غير محدد المدة أو عقد شفوي أو عدم وجود عقد 225.

وبلغ عدد الشكاوى أيضا الخاصة بإيقاف العامل عن العمل 270، فيما بلغ عددها لإنهاء الخدمة لعقد العمل محدد المدة 212.

في حين أظهر التقرير أن الشكاوى على "حماية" بشأن تخفيض الأجور خلا النصف الأول من العام الحالي بلغت 202، فيما شكاوى إجبار العامل على تقديم إجازة بدون راتب، فقد بلغت 35، وعدد الشكاوى العمالية بشأن الاعتراض على الخصم من الإجازات السنوية 61، في حين لم يرد شكاوى عمالية بخصوص عدم إعطاء مكافأة نهاية الخدمة/ صندوق.

أما الشكاوى بخصوص عدم منح العامل شهادة خبرة، بلغت 295، في حين أن عددها بخصوص عدم توفر معايير السلامة والصحة المهنية في المؤسسة فبلغت 52، بينما بلغ عددها ضد مكاتب التشغيل 11، وشكوى واحدة تتعلق بالملكية الفكرية، و 30 شكوى لعدم إعطاء شهر إنذار، وعددها كاعتراض على إجراء قانوني من المؤسسة 334.

الفناطسة يشارك في جلسة حوارية موسّعة نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عجلون

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة في جلسة حوار موسعة نظمّها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جامعة عجلون الوطنية، بحضور عدد من الشخصيات الوطنية، وفعاليات اقتصادية واجتماعية ومحلية من محافظة عجلون، وذلك في إطار اللقاءات الوطنية التي يعقدها المجلس في المحافظات بهدف الوقوف على التحديات التنموية واقتراح الحلول التشاركية لها

وشهدت الجلسة نقاشًا مفتوحًا مع الفعاليات المحلية في المحافظة، حيث طُرحت جملة من التحديات التي تواجه المجتمع المحلي، وتم الاستماع إلى المقترحات والحلول من الحضور في مجالات التعليم، التشغيل، السياحة، البنية التحتية، الزراعة، ودور الشباب والمرأة

الاتحـاد العام يعقـد اجتمـاعًا مع ممـــثلي بعثة الاتحاد الأوروبي لبحث قضايا العمال المهاجرين والقطاع غير الرسمي

عقد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن اجتماعًا مع ممثلي بعثة الاتحاد الأوروبي في الأردن السيدة تينا بريهافيتس/ مديرة البرنامج الإقليمي للاستجابة للأزمة السورية- الحماية الإجتماعية والسيد أدريان فريناندز ديكمانز/مدير مشاريع الهجرة والتنقل وممثل الاتحاد مستشاره /نظام قاحوش ، في مقر الاتحاد.

وتناول الاجتماع سبل تعزيز التعاون في مجالات دعم العمال المهاجرين، وتنظيم القطاع غير الرسمي، وتحسين ظروف العمل بما يتماشى مع المعايير الدولية.

وخلال الاجتماع، جرى استعراض دور الاتحاد كجهة فاعلة في تيسير إصدار تصاريح عمل اللاجئين السوريين، والدعوة إلى تطبيق الحد الأدنى للأجور، وحماية حقوق العمال الأردنيين والمهاجرين والعاملين في القطاع غير الرسمي.

من جهته اعرب الوفد عن ترحيبه بعقد اجتماعات لاحقة لمتابعة المبادرات المقترحة.

وخلال لقاء قام الوفد بالاطلاع على منشآت التدريب التابعة للاتحاد.

يذكر بان هذا اللقاء ياتي في إطار جهود الاتحاد من خلال خطته الاستراتيجية لتعزيز الحوار الاجتماعي، ودعم مبادرات التنمية الاقتصادية الشاملة، وتحقيق العدالة الاجتماعية في سوق العمل الأردني.

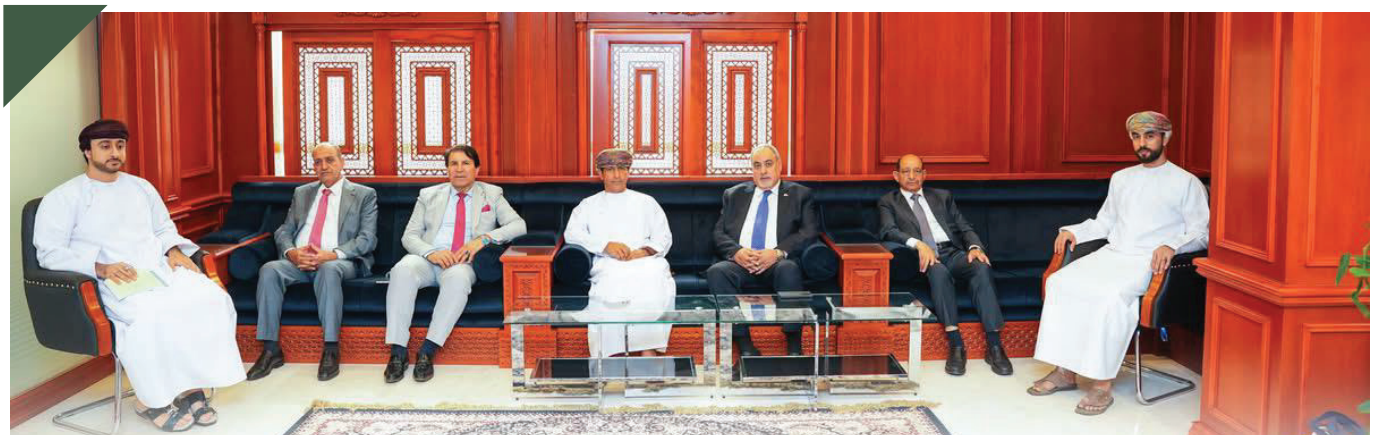

وفد نقابي أردني برئاسة الفناطسة يطّلع على التجربة النقابية لسلطنة عمان

زار وفد نقابي يمثل الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، برئاسة رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان، بهدف الاطلاع على التجربة العمانية الرائدة في مجال العمل النقابي، وبحث آفاق التعاون وتعزيز العلاقات النقابية بين الجانبين.

وضم الوفد كلا من عضوي المكتب التنفيذي للاتحاد محمود الحياري وخالد الزيود، والنقابي ماجد العضايلة، حيث كان في استقبالهم رئيس مجلس إدارة اتحاد عمال السلطنة نبهان البطاشي، وعدد من ممثلي الاتحاد.

وأشاد الفناطسة، خلال الزيارة، بجهود اتحاد عمال السلطنة في حماية حقوق العمال، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ودعم مسيرة التنمية في سلطنة عمان، مؤكداً عمق الروابط الأخوية التي تجمع البلدين الشقيقين على مختلف المستويات، وخاصة في مجال العمل النقابي.

وأشار الفناطسة، إلى أن تجربة سلطنة عمان في العمل النقابي تعد نموذجاً متقدماً يحظى بتقدير واسع في الأوساط العمالية العربية، لما يتميز به من وضوح الرؤية، وكفاءة الإدارة، والمتابعة الحثيثة لقضايا العمال.

كما استعرض الفناطسة، أبرز محاور المرحلة الإصلاحية التي يشهدها الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، في إطار خطته الاستراتيجية الهادفة إلى تطوير العمل النقابي، مؤكداً أهمية الاستفادة من التجربة العمانية في دعم الجهود الإصلاحية للاتحاد، والاستفادة من الخبرات النقابية في تطبيق آليات فعالة وأدوات مستحدثة لحماية حقوق العمال وتعزيز العمل النقابي.

اتحاد العمال: تصريحات نتنياهو مجرد أوهام والأردن سيبقى سداً منيعاً أمام الأطماع الصهيونية

اعتبر الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، التصريحات الاستفزازية التي أطلقها رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حول ما أسماه بـ"إسرائيل الكبرى"، والتي زعم انها تشمل أراضي فلسطين وأجزاء من الأردن ولبنان وسوريا ومصر، مجرد أوهام، ومحاولة مكشوفة وبائسة، للنيل من السيادة الوطنية الأردنية، وانتهاك صارخ للقوانين والمواثيق الدولية.

وأكد رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، في بيان صحفي، أن هذه المزاعم تمثل تهديداً مباشراً للأمن الوطني، ولكنها لن تنال من منعة الأردن وسيادته، اذ تقف على رأسه قيادة هاشمية حكيمة، أسست دولة ذات سيادة راسخة، وتمتلك جيشا قويا يحميها، وشعبا يعرف كيف يرد على التهديد بالفعل قبل القول.

وأضاف الفناطسة، أن كل شبر من تراب الأردن خط أحمر، وأن أي مشروع لتصفية القضية الفلسطينية أو تهجير الفلسطينيين سيواجه بالرفض التام من قبل عمال الأردن كافة، وأبناء المجتمع الاردني.

وولفت الفناطسة، إلى أن مواقف الأردن بقيادته الهاشمية، ثابتة وراسخة، في مواجهة كل المشاريع التوسعية، وقد عبر عنها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين مرارا وتكرارا، برفض أية مشاريع وخطط لفرض حلول على حساب الأردن أو تصفية القضية الفلسطينية.

وأشار، إلى أن تصريحات نتنياهو تعكس العقلية العدوانية التوسعية للمشروع الصهيوني منذ نشأته، وأنها تهدف لإحياء أطماعه في المنطقة، مؤكداً أن الشعب الأردني قيادةً وجيشاً وشعباً لن يسمح بأي مساس بسيادته أو بأمنه القومي.

واختتم الاتحاد بيانه، بالتأكيد على أن الانسجام بين الموقف الشعبي والرسمي في الأردن يشكل صمام أمان للأمن القومي، وأن أي محاولة لفرض واقع جديد على حساب الأردن أو فلسطين، سيتحطم على صخرة الإرادة الوطنية التي لا يمكن اختراقها، مؤكدا، أن عمال الأردن كانوا على الدوام في خندق الوطن وخلف قيادتهم الهاشمية.

نقابة التعليم الخاص تنظم ورشة عمل لتعزيز الانتساب النقابي

افتتح نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد أبو مرجوب، ورشة عمل نظمتها النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص، بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية، بهدف رفع قدرات أعضاء النقابة ولجانها النقابية في استقطاب أعضاء جدد.

وقال أبو مرجوب، إن الاتحاد حريص على دعم النقابات العمالية في جهودها ونشاطاتها من أجل الدفاع عن حقوق القطاعات العمالية التي تمثلها، ومنها المعلمين والمعلمات، مشيرا إلى أهمية التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية لرفع قدرات النقابيين وتنمية مهاراتهم لزيادة أعضاء المعلمين والمعلمات المنتسبين إلى النقابة، سيما أن النقابة تمثل فئة من ذوي الاختصاصات والمؤهلات العلمية والأكاديمية والتي تجعل نقابة العاملين في التعليم الخاص ذات خصوصية.

من جهته، أوضح نائب رئيس النقابة الدكتور أحمد الشوابكة، أبرز التحديات التي تواجه النقابة، ومنها عملية الانتساب، والمرجعيات القانونية الوطنية والدولية للعمل النقابي، كما تطرق إلى عقود العمل الالكترونية وأهميتها في حفظ حقوق العاملين والعاملات في المدارس الخاصة ورياض الأطفال.

اتحاد العمال يشارك في اطلاق الدليل الارشادي للسلامة والصحة المهنية في القطاع الزراعي

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، ورئيس النقابة العامة للعاملين في المياه والزراعة والصناعات الغذائية بشرى السلمان، في اطلاق الدليل الإرشادي حول السلامة والصحة المهنية في القطاع الزراعي، من قبل وزارة العمل، وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية وشركاء محليين ودوليين.

ويهدف إصدار الدليل إلى حماية العاملين في واحد من أكثر القطاعات الحيوية على مستوى العالم، خاصة أن الزراعة تُعد من القطاعات التي تسجل أعلى معدلات الإصابات والحوادث المهنية، نتيجة التعرض لمخاطر متعددة تشمل المبيدات والأسمدة، والآلات والمعدات، والعمل في الظروف الجوية القاسية، إضافة إلى الإجهاد الحراري، والسقوط، والحوادث الميكانيكية والكيميائية.

وقالت مديرة مديرية السلامة والصحة المهنية بالوكالة في وزارة العمل المهندسة إيمان العبدلات بحضور أمين عام وزارة الزراعة المهندس محمد الحياري ونائب السفير الهولندي لدى المملكة بير دو فريز والمنسقة القطرية لمنظمة العمل الدولية في الأردن أمل موافي ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة:"إن إصدار الدليل يعكس التزام الأردن برؤية بيئة عمل آمنة وصحية، خاصة أن بيئة العمل الآمنة ليست فقط حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، بل هي أيضًا عامل رئيسي في رفع الإنتاجية وتقليل الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الحوادث والإصابات ويضمن استدامة سبل العيش والأمن الغذائي.

ولفتت إلى أن وزارة العمل طورت خلال العامين الماضيين التشريعات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية من أنظمة وتعليمات وقرارات بما يتناسب مع التطورات المستمرة والتغيرات في سوق العمل، مشيرة إلى أن هذا الجهد اليوم يتكامل مع "نظام عمال الزراعة رقم 19 لسنة 2021 والنظام المعدل لنظام عمال الزراعة لسنة 2025 الذي ينظم حقوق وواجبات العاملين في القطاع الزراعي، بما يشمل: ساعات العمل، الإجازات السنوية والمرضية وإجازة الأمومة، الحد الأدنى للأجور، توفير السكن، شروط السلامة والصحة المهنية، وحظر تشغيل الأطفال في الأعمال الزراعية الخطرة.

وشددت أن وزارة العمل حريصة على رفع الوعي في مجال السلامة والصحة المهنية بين شرائح المجتمع بشكل عام، والعمال وأصحاب العمل بشكل خاص، وصولاً إلى بناء ثقافة سلامة وصحة مهنية إيجابية على المستوى الوطني، وربطها بمخرجات العملية الانتاجية من حيث الكلفة والعوائد والانتاجية

بدوره قال أمين عام وزارة الزراعة المهندس محمد الحياري حرصت وزارة الزراعة خلال السنوات الاخيرة على تطوير وتحسين مهارات المزارعين بما يضمن رفع الإنتاجية وتحسين جودة حياتهم، وبذات الاهمية اولت اهتمام في تحسين بيئة العمل في القطاع الزراعي، وجعلت ذلك أولوية دائمة على أجندتها، إيماناً بأن سلامة العامل الزراعي جزء لا يتجزأ من استدامة القطاع حياتهم، وبذات الاهمـية اولت اهتمام في تحسين بيئة العمل في القطاع الزراعي، وجعلت ذلك أولوية دائمة على أجندتها، إيماناً بأن سلامة العامل الزراعي جزء لا يتجزأ من استدامة القطاع.

وأشار الحياري إلى أن العاملين في الحقول والمزارع يواجهون مخاطر مهنية متعددة، مثل الاستخدام غير الآمن للمواد الكيميائية، والتعامل مع الآلات، والعمل في ظروف جوية قاسية، إضافة إلى نقص أدوات الوقاية والتدريب الكافي في كثير من الحالات ومن هنا تبرز أهمية هذا الدليل، الذي أعدته منظمة العمل الدولية بالتعاون الوثيق مع وزارة العمل وبمساهمة خبراء وطنيين، ليكون مرجعاً عملياً متكاملاً يعزز الوعي والالتزام بممارسات الصحة والسلامة في مواقع العمل الزراعي.

من جانبها قالت المنسقة القطرية لمنظمة العمل الدولية في الأردن امال موافي "إن ضمان سلامة وصحة العمال الزراعيين يُعد جانبًا أساسيًا من مقومات العمل اللائق والتنمية المستدامة. يقدّم هذا الدليل إرشادات عملية وشاملة لأصحاب العمل والمفتشين والمرشدين الزراعيين والعمال لتحديد المخاطر في أماكن العمل والوقاية منها، والحد من الحوادث والأمراض المهنية، والامتثال لمعايير السلامة والصحة المهنية الوطنية والدولية"، مبينة أن الدليل يهدف في النهاية إلى دعم إنشاء أماكن عمل كريمة وآمنة ومنتجة في القطاع الزراعي الاردني وبكافة قطاعاته الفرعية.

اتحاد العمال يرحب بإعلان ولي العهد إعادة تفعيل خدمة العلم

الفناطسة: خدمة العلم مظلة وطنية متكاملة لبناء القدرات وتنمية المهارات

أشاد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بإعلان سمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، حول إعادة تفعيل برنامج خدمة العلم، مؤكداً أنها خطوة تمثل رؤية وطنية متقدمة، تسعى إلى صقل شخصية الشباب الأردني وتعزيز هويتهم الوطنية، لخدمة الوطن والدفاع عنه.

وقال رئيس الاتحاد خالد الفناطسة في بيان صحفي، إن حديث سمو ولي العهد خلال لقائه الشباب، يعكس حرص القيادة الهاشمية على تمكين الأجيال الجديدة من امتلاك أدوات الانضباط والالتزام، والانتماء للوطن، وهي ذات القيم التي يحتاجها سوق العمل من أجل رفع كفاءته وزيادة إنتاجيته.

وأضاف الفناطسة، أن ما يميز إعلان سمو ولي العهد، أنه جاء ضمن حديث سموه عن موضوعات تهم مستقبل الشباب، مثل التدريب المهـــني والتقني، والمشـــاريع الريادية والتطوعـــية إلى جانب تكنولوجيا المعلومات، ما يجعل من خدمة العلم مظلة وطنية متكاملة لبناء القدرات وتنمية المهارات العملية والسلوكية.

وأكد الفناطسة، أن خدمة العلم، تمثل فرصة حقيقية لإعداد شباب قادر على مواجهة تحديات المرحلة الراهنة بثقة، والانخراط في سوق العمل بكفاءة أعلى، لافتًا إلى أن الانضباط وروح المسؤولية التي يكتسبها الشباب خلال الخدمة ستنعكس إيجابا على بيئة العمل وتدعم الاقتصاد الوطني.

وشدد الفناطسة، على دعم النقابات العمالية والأسرة النقابية، بإعادة تفعيل هذا البرنامج، معتبرا أن خدمة العلم تمثل جسرا بين قيم المواطنة ومتطلبات التنمية، وفرصة لتخريج جيل أكثر التزاما وانتماء، وأكثر استعدادا للإسهام في مسيرة البناء الوطني.

اتفاق جماعي لتحسين أوضاع العاملين في شركتين الورق الصحي فاين والمثالية للطباعة

وقعت النقابة العامة في الطباعة والانشطة المرتبطة بها اتفاقا جماعياً مع شركتي فاين لصناعة الورق الصحي والشركة المثالية للطباعة بهدف تحسين شروط وظروف العمل للعاملين في الشركتين ، وبحسب الاتفاق تم الموافقة على صرف زيارة سنوية على الرواتب الاساسية للعاملين بنسبة 3% اعتباراً من 1 نيسان 2025 بحد ادنى 15 ديناراً اردنياً شهرياً ، حيث ينتفع من هذه الاتفاقية 660 عامل وعاملة.

وتضمن الاتفاق الحفاظ على كافة الحقوق المكتسبة للعاملين بما في ذلك المكافأت والحوافز الحالية كما تضمن الاتفاق على تحسين منظومة النقل والعمل على تطوير برامج تدريب وتأهيل مهني لتحسين بيئة العمل.

كما نص الاتفاق على اعادة النظر في الرواتب والمزايا من اجل اعادة فتح باب التفاوض لتطبيق بنود الاتفاقية الموقعة في مطلع عام 2026.

واكدت كافة الاطراف الموقعة على أهمية استمرار الحوار الجماعي بما يخدم مصلحة العاملين في الشركتين.

حيث وقع رئيس هيئة المديرين السيد غسان نقل بالنايبة عن الشركتين والسيد محمد الزعبي رئيس نقابة العامة للطباعة والانشطة المرتبطة بها هذه الاتفاقية كما صادقت وزارة العمل على هذه الاتفاقية الجماعية.

اتفاقـية جماعـية بين "المتمـيزة للطباعـة" والنقابـــة العامـة للعاملين في الطباعة

وقّعت شركة المتميزة للطباعة اتفاقية جماعية مع النقابة العامة للعاملين في الطباعة والأنشطة المرتبطة بها، بحضور ممثلي الطرفين، وذلك استناداً إلى أحكام قانون العمل الأردني وتعديلاته. وجاءت هذه الاتفاقية بعد سلسلة من اللقاءات التي عُقدت في مقر الشركة بين الإدارة وممثلي النقابة، والتي سادها جو من التفاهم والحرص على مصلحة الشركة والعاملين فيها.

وأكد الجانبان خلال الاجتماعات على أهمية تحسين ظروف العمل وتعزيز الاستقرار الوظيفي، بما يراعي الأوضاع الاقتصادية ويضمن استمرار العملية الإنتاجية وتطويرها. كما شددا على ضرورة توفير بيئة عمل آمنة وصحية تعزز من التوازن بين حقوق العاملين وواجباتهم، وتصب في مصلحة الشركة والعاملين على حد سواء.

وتنص الاتفاقية، التي يبدأ العمل بأحكامها اعتباراً من الأول من نيسان 2025، على منح العاملين زيادة سنوية على رواتبهم الأساسية تتراوح ما بين 1% إلى 2%، وذلك استناداً إلى الأداء الوظيفي وتقديرات المسؤولين المباشرين، على ألا تقل قيمة الزيادة الشهرية عن عشرة دنانير. كما تضمنت الاتفاقية التزام الشركة بتنظيم يوم طبي مجاني للموظفين يشمل مختلف التخصصات الطبية ويتيح استشارات صحية مجانية إضافة إلى توزيع عينات طبية.

ومن بين البنود الأخرى التي أقرتها الاتفاقية، الاتفاق على تنفيذ دورات توعوية للموظفين داخل الشركة في مجالات متنوعة بالتعاون مع النقابة، إلى جانب عقد اجتماعات دورية تعقد مرة كل شهر لدراسة ما يستجد من قضايا ومطالب عمالية، والعمل على إيجاد حلول تضمن تحسين الظروف داخل بيئة العمل بشكل مستمر.

ويستفيد من هذه الاتفاقية اثنان وستون عاملاً وعاملة في الشركة، حيث وقع عليها عن الشركة المدير العام السيد زياد جورج حوش، فيما وقع عن النقابة العامة للعاملين في الطباعة رئيسها السيد محمد الزعبي، بحضور ممثلين عن وزارة العمل الذين أكدوا على تسجيل الاتفاقية وفق الأصول المعتمدة.

مصانع مواد التعبئة والتغليف" توقع اتفاقية" عمالية جديدة لتحسين أوضاع الموظفين ورفع رواتبهم

وقّعت شركة مصانع مواد التعبئة والتغليف اتفاقية عمالية جديدة مع النقابة العامة للطباعة والأنشطة المرتبطة بها، استناداً إلى أحكام قانون العمل الأردني رقم (8) لسنة 1996، وذلك بحضور وزارة العمل التي صادقت على الاتفاقية وأدرجتها كعقد عمل جماعي ملزم للطرفين.

ووقع الاتفاقية رئيس النقابة محمد الزعبي، ومدير الموارد البشرية السيد نصار خيطان في شركة مصانع مواد التعبئة والتغليف.

وجاء توقيع الاتفاقية بعد سلسلة اجتماعات هدفت إلى تعزيز التعاون بين إدارة الشركة والنقابة، وبما يسهم في تحسين بيئة العمل وتوفير المزيد من الاستقرار الوظيفي للعاملين.

وأكد الطرفان خلال المباحثات أهمية مواصلة الحوار المشترك بما يحقق مصلحة العاملين من جهة، واستمرارية العملية الإنتاجية وتطويرها من جهة أخرى.

ونصّت الاتفاقية على رفع الرواتب الأساسية للموظفين الذين تم تقييمهم قبل الأول من نيسان 2024، بحيث تراوحت الزيادة بين 1% و5% تبعاً لنتائج التقييم، وبكلفة سنوية بلغت نحو 35 ألف دينار، يستفيد منها 120 موظفاً اعتباراً من شهر نيسان 2025.

كما شملت الاتفاقية بنوداً تتعلق بتطوير نظام التأمين الصحي الخاص بالعاملين ليغطي احتياجاتهم بشكل أفضل، إضافة إلى اعتماد مركز طبي شامل في منطقة سحاب لخدمة الموظفين وأسرهم، فضلاً عن التأكيد على عقد اجتماعات دورية لمتابعة القضايا العمالية المستجدة.

ويعكس توقيع الاتفاقية، الذي جرى في 15 حزيران 2025، التزام الشركة والنقابة بترسيخ نهج الشراكة الاجتماعية وتكريس مبدأ الحوار بين أطراف الإنتاج، بما يضمن تحسين أوضاع العاملين وتعزيز الإنتاجية واستقرار سوق العمل.

"الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن ومركز عدالة يوقعان مذكرة تفاهم لتعزيز حقوق العمال"

وقــع الاتحــاد العام لنقــابات عمال الأردن ومركــز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز حماية حقوق العمال، سواء كانوا أردنيين أم مهاجرين، وتوحيد الجهود لضمان بيئة عمل لائقة وعادلة للجميع

وأكد الجانبان أن هذه الخطوة تأتي انطلاقًا من قناعة مشتركة بأن العمال يستحقون فرصًا متكافئة وظروف عمل آمنة، وأن التعاون بين النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني يمثل قوة حقيقية في الدفاع عن حقوق الإنسان في سوق العمل الأردني.

وقال رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة إن توقيع هذه المذكرة يشكل شراكة حقيقية تعزز من بيئة العمل اللائقة لكل عامل، مشددًا على أن حماية العمال تبدأ بتسهيل وصولهم إلى العدالة وتقديم الدعم القانوني لهم. وأضاف أن المذكرة ستسهم في بناء قدرات النقابيين والعمال، وإطلاق حملات مناصرة تُعزز تطوير السياسات والتشريعات العمالية بما يحقق العدالة الاجتماعية.

من جهته، أعرب المحامي عاصم ربابعه، الرئيس التنفيذي لمركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، عن اعتزازه بهذه الشراكة، معتبرًا أنها خطوة عملية لتعزيز وصول العمال إلى العدالة من خلال الدعم القانوني المباشر ومتابعة قضاياهم. وأكد أن المذكرة ستفتح المجال أمام تنفيذ دراسات ميدانية وتوفير التدريب وبناء القدرات، إضافة إلى إطلاق مبادرات مناصرة مشتركة تُسهم في تحسين بيئة العمل في الأردن.

وتتضمن مجالات التعاون بين الطرفين تقديم الدعم القانوني والإحالة للعمال، خصوصًا المهاجرين وغير الممثلين نقابياً، وتنظيم برامج تدريبية وورش عمل، إضافة إلى إعداد دراسات وأبحاث حول واقع العمل في الأردن، وإطلاق حملات مشتركة للتأثير في السياسات العمالية، فضلاً عن إعداد مشاريع مشتركة للجهات المانحة لدعم حقوق العمال.

وأكد الطرفان من خلال هذه المذكرة أن حقوق العمال ليست قضية نقابية فحسب، بل قضية إنسانية ومجتمعية، وأن صونها يشكل أساسًا لأي تنمية عادلة ومستدامة في الأردن.

شراكة بين "العمل " و"الفوسفات" و"التدريب المهني" لإنشاء أكاديمية تدريب في الحسا

وقعت وزارة العمل وشركة مناجم الفوسفات الأردنية اتفاقية منحة تمويلية لإنشاء أكاديمية الحسا للتدريب المهني "المركز المتميز للصناعات التعدينية.

وتهدف الاتفاقية إلى تمكين الشباب من دخول سوق العمل المحلي والإقليمي، من خلال تزويدهم بالمعرفة والمهارات المهنية وإتاحة فرص التدريب العملي في بيئة العمل الفعلية وهذه الاتفاقية مقدمة لانشاء أكاديميات مماثلة في مناطق أخرى في المملكة تراعي الميزة التنافسية لكل منطقة.

ووقع الاتفاقية رئيس مجلس إدارة مؤسسة التدريب المهني/وزير العمل الدكتور خالد البكار، ورئيس مجلس إدارة شركة مناجم الفوسفات الأردنية الدكتور محمد الذنيبات.

وحضر توقيع الاتفاقية الرئيس التنفيذي لشركة الفوسفات المهندس عبدالوهاب الرواد، مدير عام مؤسسة التدريب المهني الدكتور أحمد الغرايبة، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن رئيس النقابة العامة العاملين في المناجم والتعدين خالد الفناطسة ونائب رئيس النقابة العامة للعاملين بالمناجم والتعدين محمد الحجايا.

وبموجب الاتفاقية تمول شركة مناجم الفوسفات، انطلاقا من مسؤوليتها المجتمعية، إنشاء الأكاديمية في منطقة الحسا، لتعمل بالتعاون مع وزارة العمل ومؤسسة التدريب المهني على خدمة المجتمع المحلي من خلال تقديم برامج تدريبية مرتبطة بحاجات سوق العمل للمساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

وتتولى شركة الفوسفات تمويل وإنشاء وتشغيل معهد تدريبي متميز في محافظة الطفيلة – منطقة الحسا، من خلال إنشاء مشاغل تدريبية متخصصة وتجهيز البنية التحتية للمعهد على أعلى مستوى، بما يشمل تأمين المرافق الحديثة والتجهيزات التقنية المتطورة اللازمة، وتطمح الشركة من خلال هذه الأكاديمية إلى إيجاد مركز تدريبي رائد يخدم أبناء المجتمع المحلي ويؤهلهم للانخراط في سوق العمل بكفاءة عالية، انسجامًا مع خططها في دعم التنمية المستدامة وتعزيز مسؤوليتها المجتمعية.

أما مؤسسة التدريب المهني، فستضطلع بمسؤولية تصميم وتطوير البرامج والمناهج التدريبية التي ستُطرح في الأكاديمية، وهي الصناعات التعدينية والتحويلية البتروكيميكال، الكتروكيميكال، الهيدروليك، بالاضافة الى قطاع المهارات الحياتية، خلال مدة تدريب تصل إلى 18 شهر، حيث تم تصميم هذه البرامج التدريبية بين شركة مناجم الفوسفات ومؤسسة التدريب المهني مبنية على احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي، حيث تشهد هذه القطاعات قفزة نمو متزايدة في المنطقة.

كما تعمل المؤسسة على توفير مدربين وخبراء متخصصين في المجالات الفنية والتقنية والمهارات الرقمية، وإعداد مواد تدريبية تفاعلية تجمع بين التدريب العملي والنظري، مع تطوير آليات للتدريب عن بُعد لتعزيز الوصول والاستفادة، ويهدف ذلك كله إلى توفير بيئة تدريبية محفزة وآمنة تساعد المتدربين على تطوير قدراتهم العملية والقيادية، وتمكينهم من الانخراط في سوق العمل بكفاءة عالية.

وتتولى وزارة العمل ضمن هذه الشراكة توفير الدعم اللازم للمتدربين، من خلال تغطية بعض التكاليف الأساسية للمتدربين، بما في ذلك تقديم الدعم المالي وبدل المواصلات عبر صندوق دعم التدريب والتشغيل، لضمان استفادة أكبر عدد من الشباب والشابات من هذه البرامج.

كما كما تعمل الوزارة على متابعة سير العمل في الأكاديمية وتوفير البيئة التنظيمية التي تضمن جودة التدريب واستدامته، بما ينسجم مع خططها الوطنية في تعزيز فرص التشغيل والحد من البطالة.

وقال البكار إن الاتفاقية، تأتي ضمن جهود وزارة العمل في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، لا سيما مع شركة مناجم الفوسفات الأردنية التي تُعد من الشركات الوطنية الرائدة في مجال التعدين والتي أثبتت وجودها محليًا وعالميا.

وأكد البكار أن إنشاء الأكاديمية يراعي الميزة التنافسية للمنطقة الجغرافية المستهدفة، وتوفر تدريب للشباب على عدد من البرامج المتعلقة بقطاع التعدين والإلكترومكانيك والبتروكيماويات، مبينا أن وزارة العمل ستوفر للمتدربين بعض المزايا كبدل المواصلات من خلال صندوق دعم التدريب والتشغيل.

من جانبه، قال الدكتور الذنيبات، إن الاتفاقية تمثل خطوة استراتيجية ومهمة في مسيرة الشركة ودورها الوطني، وتعكس التزامها المستمر بالاستثمار في الموارد البشرية الأردنية وتأهيلها للانخراط في سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي، وتعزيز دورها في خدمة مسيرة التنمية والتطوير في المملكة انسجاما مع أهداف وتطلعات رؤية التحديث الاقتصادي.

وأكد الدكتور الذنيبات أهمية التعاون بين شركة مناجم الفوسفات الأردنية ووزارة العمل في اطار الشراكات المثمرة بين القطاعين العام والخاص في دعم هذا النوع من المبادرات الوطنية، لتمكين الشباب الأردني ورفده بمهارات العمل اللازمة التي تمكنه من المنافسة في سوق العمل بكل ثقة وكفاءة

وأشار الذنيبات إلى أهمية مأسسة برامج التدريب وربطها باحتياجات سوق العمل، مؤكدا أهمية الأكاديمية كنموذج فاعل للاستثمار في الكوادر الأردنية وتعزيز استجابتها لمتطلبات سوق العمل، وصولا إلى خفض نسب البطالة.

وأوضح أن شركة مناجم الفوسفات الأردنية تقوم بتدريب مجموعة من الشباب الأردني سنويا من خلال دورات مكثفة نظرية وعملية، مبينا أن الشركة عملت خلال السنوات الماضية على توظيف نحو 760 مهندسا وفنيا ضمن سياسة الإحلال الوظيفي، مثلما عملت على استقطاب نحو 1000 متدرب فني من حملة الدبلوم والبكالوريوس في الهندسة، وتأهيلهم لغايات مشاريع الشركة المستقبلية.

وأعرب الذنيبات عن التقدير للدور الكبير الذي تقوم به وزارة العمل في فتح الآفاق وتعزيز الفرص الممكنة أمام الشباب .الأردني، ورفده بكل ما يلزم من مهارات وكفايات لسوق العمل

وتهدف الاتفاقية إلى تمكين الشباب الأردني عبر برامج تدريبية متخصصة تؤهلهم لسوق العمل، وتوفر لهم فرص تدريب عملي ومهني تنتهي بالتوظيف، مثلما تسعى إلى رفع مستوى وجودة الخدمات المقدمة، ودعم الجهود الوطنية في خفض معدلات البطالة، وتعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص لتطوير قطاع العمل كمحرك رئيسي للاقتصاد الوطني.

اتحاد العمال يهنئ د. جادالله الخلايلة بتعيينه مديراً عاماً للضمان الاجتماعي

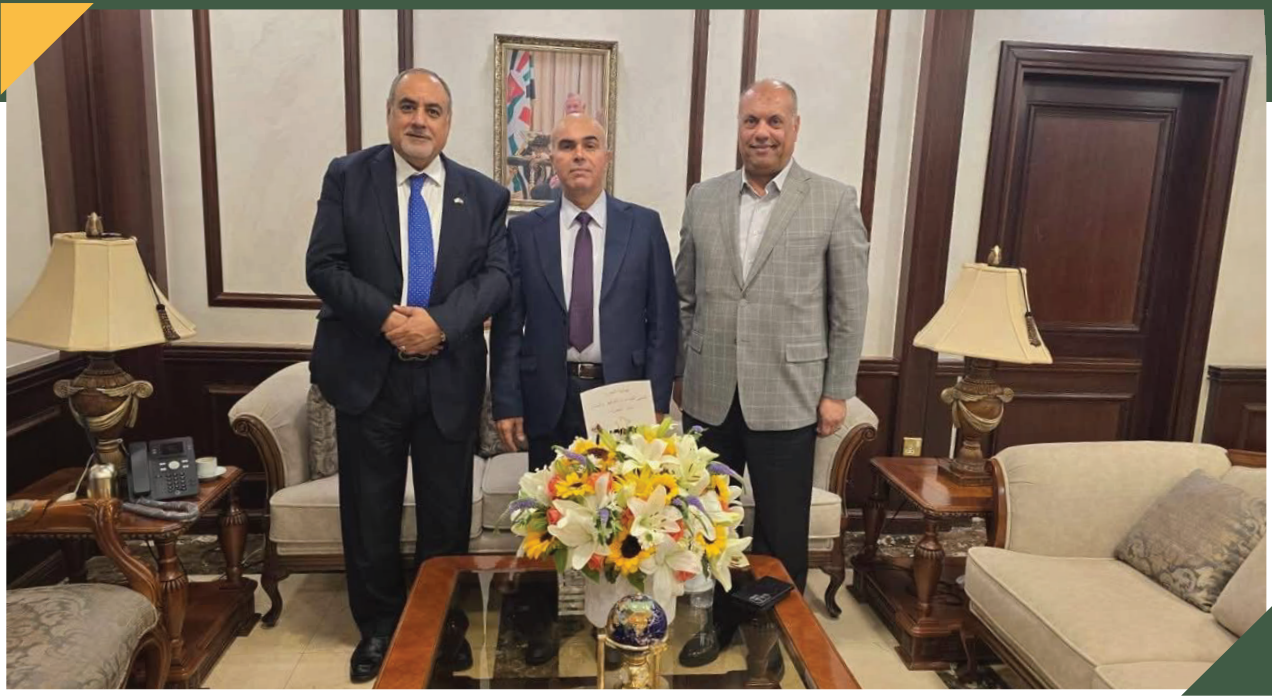

التقى رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، ونائب رئيس الاتحاد خالد أبو مرجوب، بمدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الدكتور جادالله الخلايلة، حيث قدّما له التهنئة باسم أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد، بمناسبة تعيينه مديراً عاماً للمؤسسة.

وأكد الفناطسة خلال اللقاء دعم الاتحاد العام لمؤسسة الضمان الاجتماعي وجهودها المقدَّرة كإحدى أبرز المؤسسات الوطنية، لما تضطلع به من دور محوري في توفير الحماية الاجتماعية للعمال، عبر منظومة التأمينات والحمايات التي تشمل مختلف القطاعات العمالية، إلى جانب الخدمات الأخرى المقدمة للمواطنين.

وشدّد رئيس الاتحاد ، على أهمية إدامة التعاون والتنسيق بين الاتحاد والمؤسسة، بما ينعكس إيجاباً على الخدمات المقدمة للعمال ويخدم المصلحة العامة، لاسيما أن الاتحاد يتمتع بعضوية أربعة مقاعد في مجلس إدارة المؤسسة. كما دعوا إلى ضرورة إجراء حوار وطني شامل عند بحث أي تعديلات مقترحة على قانون الضمان الاجتماعي، بحيث يضم جميع مؤسسات المجتمع المدني، وفي مقدمتها الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن.

العودات: النقابات العمالية ركيزة للاستقرار وشريك في دفع عجلة الاقتصاد

قال وزير الشؤون السياسية والبرلمانية عبدالمنعم العودات: إن النقابات العمالية ركيزة أساسية في مشروع التحديث بمساراته الثلاث؛ السياسية والاقتصادية والإدارية، وهي حلقة وصل بين تطلعات العاملين ومتطلبات السوق، لتعزيز مناعة وقوة اقتصادنا الوطني ودعم مسيرتنا نحو مستقبل أفضل.

ولفت العودات خلال لقاءه في مبنى الوزارة، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة وأعضاء المكتب التنفيذي للإتحاد العام، أن النقابات العمالية تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة بين اطراف الانتاج كافة، مما ينعكس إيجابًا على الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويجعل الأردن بيئة جاذبة للاستثمارات.

مشيراً إلى أن الشراكة الحقيقية بين الحكومة وأصحاب العمل والنقابات، هي الضمانة لتحـقيق تنمية متوازنـة تضمن الأمن الاجتماعي والازدهار الاقتصادي.

ونوه الوزير إلى الدور الكبير الذي قامت به النقابات العمالية بالشراكة مع الحكومة خلال جائحة كورونا للتخفيف عن اصحاب العمل وضمان حقوق العمال، التي اسهمت بدورها في تجاوز الأردن للعديد من التحديات والأزمات، ذلك من خلال التواصل والحوار المشترك والتقارب في وجهات النظر بين كافة الأطراف، مؤكداً على أنه سوف يتم الاستماع إلى وجهات نظر مؤسسات المجتمع المدني خاصة النقابات العمالية إلى جانب الاحزاب السياسية وأصحاب العمل خلال المرحلة المقبلة حول العديد من القوانين أبرزها قانون الضمان الاجتماعي، وسيتم أخذ ومراجعة الملاحظات والتوصيات كافة التي من شأنها توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين وأصحاب العمل والمؤسسات.

من جانبه، ثمن الفناطسة الدور الذي تقوم به الحكومة في التواصل المباشر مع المواطنين كافة بالميدان مما انعكس إيجاباً على القطاعات كافة إلى جانب دورها الحثيث في السعي نحو تطوير الخدمات الحكومية وربط الأداء بالكفاءة، مبيناً أهمية العلاقة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها النقابات العمالية لتحقيق التنمية المستدامة وتدعيم مصادر الدخل من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وربط المناهج التعليمية بسوق العمل والعمل على توفير برامج التدريب والتشغيل.

بدورهم طالب رؤساء النقابات العمالية؛ بضرورة التعاون مع الاتحاد لتوفير قطعة أرض لانشاء مبناً خاصاً به، وإعادة المعهد الثقافي العمالي ومخصصاته للاتحاد العام لنقابات العمال لما له من أهمية في تأهيل وتدريب العمال للدخول إلى سوق العمل، إلى جانب طرحهم جملة من التحديات التي تواجههم في قطاعاتهم للعمل على حلها.

مؤكداً أن الاتحاد يقف خلف جلالة الملك والجيش العربي ضد الاطماع الصهيونية إلى جانب دعم الأشقاء الفلسطينيين لإقامة دولتهم المستقلة وايصال المساعدات إلى قطاع غزة، إضافة إلى جانب دعم وتأييد توجه سمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله بإعادة خدمة العلم، باعتبارها واجبا وطنيا لكل أردني، لتعزيز الهوية الوطنية وتكريس مفهوم الامن الوطني في ظل الظروف الراهنة

توقيع اتفاقية عمل جماعية بين "كيبكو" والنقابة العامة للعاملين في الكهرباء

وقّعت شركة كيبكو لخدمات المصانع والهندسة اتفاقية عمل جماعية مع النقابة العامة للعاملين في الكهرباء، تضمنت مجموعة من البنود التي تهدف إلى تحسين أوضاع الموظفين وتعزيز العلاقة بين الطرفين.

ونصت الاتفاقية على منح الموظفين مكافأة نهاية خدمة بعد إكمال خمس سنوات من العمل المستمر، بحيث يتم احتساب نصف شهر من الراتب الأساسي عن كل سنة خدمة منتهية قبل الأول من تموز 2025، بينما تُحتسب المكافأة عن السنوات اللاحقة بواقع شهر كامل عن كل سنة، في خطوة تهدف إلى ضمان حقوق العاملين وتحفيزهم على الاستمرار في الخدمة.

كما أقرت الاتفاقية زيادة بدل الوقود للموظفين المؤهلين بمقدار 35 دينارًا شهريًا اعتبارًا من الأول من أيلول 2025، وذلك بعد الاتفاق على وقف خدمة الحافلة المخصصة لنقل الموظفين، الأمر الذي من شأنه التخفيف من تكاليف التنقل اليومية.

وفيما يتعلق بالرواتب، فقد ضمنت الاتفاقية زيادة سنوية لا تقل عن 2% من الراتب الأساسي للموظفين المؤهلين، على أن تُطبق هذه الزيادة وفق سياسة الشركة دون أثر رجعي للفترة السابقة لعام 2025، بما يوفر آلية عادلة ومنتظمة لمراجعة الرواتب.

وشملت الاتفاقية أيضًا تعديل نظام المكافأة المرتبط بمعامل الحمل التشغيلي (PLF) من خلال رفع الحد الأعلى للمكافأة من 120% إلى 200%، ما يعزز من الحوافز المقدمة للموظفين ويرتبط مباشرة بمستوى الأداء والإنتاجية.

كما تم الاتفاق على منح الموظفين مكافأة خاصة لمرة واحدة تعادل 100% من الراتب الأساسي الشهري، لجميع العاملين فعليًا اعتبارًا من الأول من تموز 2025، وذلك تقديرًا لجهودهم في دعم الشركة واستمرار عملها بكفاءة.

وأكدت الاتفاقية خضوعها لأحكام القوانين الأردنية، وتحديد محكمة البداية في عمان كجهة اختصاص في حال نشوب أي نزاع، مع اعتماد النص العربي مرجعًا رسميًا في حال وجود تعارض مع النص الإنجليزي، فيما حددت مدة سريانها بسنتين من الأول من تموز 2025 وحتى 30 حزيران 2027، مع التزام النقابة بعدم تقديم أي مطالب مالية إضافية خلال هذه الفترة وتسري الاتفاقية لمدة سنتين من 1 تموز 2025 وحتى 30 حزيران 2027، حيث تم الاتفاق على أن تكون شاملة ونهائية خلال هذه الفترة دون المطالبة بأي مطالب مالية إضافية، وقد وقعها عن النقابة السيد فخري العجارمة مدير عام النقابة العامة للعاملين في الكهرباء، وعن الشركة السيد يون سيونغ هوان ممثل شركة كيبكو لخدمات المصانع والهندسة.

الذنيبات يلتقي النقابة العامة للعاملين بالمناجم والتعدين

التقى رئيس مجلس إدارة شركة مناجم الفوسفات الأردنية الدكتور محمد الذنيبات، بحضور الرئيس التنفيذي للشركة المهندس عبدالوهاب الرواد، في مقر الشركة، رئيس النقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين خالد الفناطسة، ورؤساء وأعضاء اللجان النقابية في النقابة.

واستعرض الدكتور الذنيبات، واقع الشركة والإنجازات التي حققتها في مختلف المجالات التشغيلية والإنتاجية والمالية، إلى جانب الخطط المستقبلية الطموحة للشركة والرامية إلى تعزيز كفاءة الأداء وتوسيع نطاق أعماله، والمشاريع التنفيذية التي تسهم في تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، بما فيها التركيز على الصناعات التحويلية، وبناء الشراكات والانفتاح على الأسواق العالمية.

وثمّن الدكتور الذنيبات جهود النقابة وكوادر الشركة في مختلف مواقع العمل، مؤكدًا أن هذه الإنجازات تحققت بفضل العمل الجماعي المستمر والإيمان بأهمية الشركة ودورها في تعزيز مسيرة التنمية ورفد الاقتصاد الوطني.ودعم الجهود الوطنية للحد من مشكلة البطالة.

بدوره، أشاد رئيس النقابة خالد الفناطسة بالإنجازات التي حققتها الشركة، مبينا أن هذا اللقاء يعد ثمرة للتعاون البناء بين الشركة والنقابة لخدمة مسيرة العمل والإنتاج في هذا الصرح الاقتصادي الكبير.

من جانبه، أكد المهندس الرواد أهمية هذا اللقاء في تعزيز التعاون بين الإدارة والنقابة، مشيدا بالجهود المبذولة من جميع العاملين في مواقع عمل الشركة، ودورهم في دعم تحقيق أهداف الشركة واستمرار نجاحاتها.

وشهد اللقاء، الذي حضره مديرو الإدارات ومواقع العمل في الشركة وشركاتها التابعة والحليفة، حوارا مثمرا بين إدارة الشركة والنقابة، تم خلاله تبادل الآراء حول سبل تعزيز التعاون المشترك وخدمة الشركة وأهدافها.

اتحاد العمال و"تمكين" يوقعان مذكرة تفاهم هدفها تعزيز حقوق العمال

وقع رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن السيد خالد زاهر الفناطسة، والمديرة التنفيذية ل تمكين للمساعدة القانونية، السيدة لندا الكلش مذكرة تفاهم تهدف الى تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة، ودعم العمال عمومًا، وخصوصًا العمال المهاجرين واللاجئين، بالإضافة إلى جميع الفئات المستضعفة، وتمكينهم من اللجوء إلى الوسائل القانونية والشرعية التي كفلها لهم القانون والدستور والمعاهدات الدولية ذات الصلة لحماية حقوقهم.

وتنص مواد مذكرة التفاهم على تبادل الطرفين الخبرات في كافة المجالات التي تصب في خدمة العمال، سواء التعاون في التوعية والتدريب، تبادل المعلومات والدعم بما يساهم في تحقيق الأهداف المشتركة المنصوص عليها في مذكرة التفاهم، كما اتفق الطرفان على تنظيم حملات إعلامية وتوعوية مشتركة، سواء فيما بينهما أو بالتعاون مع جهات أخرى يُتفق عليها من قِبل الطرفين، في المجالات المتعلقة بهذه المذكرة.

وتتضمن مذكرة التفاهم اتاحة التوعية القانونية للعمال ستتكفل بتقديمها "تمكين" بالتعاون مع الاتحاد، وكذلك تبادل الإحصائيات والبيانات ذات العلاقة، لدعم الدراسات والأبحاث التي يجريها الطرفان في نطاق أهدافهما.

وقال الفناطسة ان الاتحاد ينظر إلى توقيع مذكرة التفاهم مع تمكين باعتبارها خطوة عملية لتعزيز التعاون في خدمة العمال داخل الأردن، خصوصًا الفئات التي تواجه ظروفًا صعبة كالعمال المهاجرين واللاجئين. مضيفا: "هذه المذكرة لا تقتصر على تبادل الخبرات، بل تؤسس لمساحة مشتركة للعمل من أجل رفع وعي العمال بحقوقهم، وتسهيل وصولهم إلى الدعم القانوني، والمساهمة في بناء بيئة عمل قائمة على العدالة والإنصاف. إن قوة العمل النقابي تزداد عندما تتكامل مع خبرة مؤسسات المجتمع المدني، وهذه الشراكة نموذج على إمكانية توحيد الجهود لتحقيق أثر ملموس في حياة الناس".

بدورها، قالت كلش: "هذه المذكرة تمثل المذكرة استمرار التعاون البنّاء بين مؤسسة تمكين والاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، وتهدف إلى توسيع نطاق الحماية للعمال وتعزيز وصولهم إلى حقوقهم. إننا نعتبر أن العمل المشترك مع الاتحاد يعكس التزامًا حقيقيًا بترسيخ العدالة الاجتماعية، من خلال الجمع بين الخبرة النقابية والقدرة على التمثيل الجماعي من جهة، والخبرة الحقوقية والقانونية من جهة أخرى. نحن نتطلع لأن تكون هذه الشراكة وسيلة لرفع صوت العمال جميعًا، خاصة الفئات الأكثر هشاشة، وتمكينهم من استخدام الأدوات القانونية والدستورية للدفاع عن حقوقهم وضمان كرامتهم في سوق العمل".

وزير العمل يُعلن تفاصيل إعادة هيكلة البرنامج الوطني للتشغيل

وزير العمل: إعادة هيكلة البرنامج الوطني للتشغيل تهدف لزيادة المزايا المقدمة للعاملين والمنشآت

وزير العمل: إعادة هيكلة البرنامج الوطني للتشغيل تساهم في تخفيض الكلف التشغيلية على القطاع الخاص بدعم أجر العامل 167 ديناراً شهرياً

وزير العمل:تمديد البرنامج الوطني للتشغيل 31 شهرًا وتحسين المزايا للعاملين والمنشآت

وزير العمل: إعادة هيكلة البرنامج الوطني للتشغيل تزيد مدة دعم الأجور للعاملين من 6-9 أشهر ومزايا أخرى

أعلن وزير العمل الدكتور خالد البكار عن إنجاز إعادة هيكلة البرنامج الوطني للتشغيل بعد أن استكملت وحدة إدارة المشروع كافة المتطلبات الفنية والإجرائية المتعلقة بإعادة هيكلته ويبدأ تطبيق كافة الإجراءات التي رافقت عملية إعادة الهيكلة اعتباراً من 1/9/2025.

وأكد البكار أن إعادة هيكلة البرنامج استندت إلى عملية تقييم شاملة أُجريت مع الفئات المستفيدة وشملت منشآت القطاع الخاص، إضافةً إلى الأفراد العاملين والمستقيلين، مضيفا أنه تم جمع البيانات من خلال استبيانات وزيارات متخصصة، إلى جانب عقد اجتماعات مباشرة مع أصحاب العلاقة، الأمر الذي أسهم في بناء تصور واضح وعملي لتطوير البرنامج.

وبين أنه تقرر تمديد مدة البرنامج حتى تاريخ 31/7/2028 أي بزيادة 31 شهرًا، لزيادة تشغيل الأردنيين وتخفيض الكلف التشغيلية على القطاع الخاص واستكمال كافة الأنشطة المخططة لها وتحقيق أهداف المشروع التنموية ولدعم تشغيل فئات جديدة من الشباب.

وأشار إلى أنه لغايات السماح للعاملين من خلال البرنامج بزيادة تطوير مهاراتهم المطلوبة لتلبي متطلبات واحتياجات سوق العمل وبالتالي زيادة إنتاجيتهم وإستدامتهم بالعمل تم تمديد مدة دعم الأجور لجميع المنشآت من 6-9 أشهر.

وأوضح الوزير أن من نتائج إعادة هيكلة البرنامج توسيع الفئة العمرية المستهدفة لتصبح من عمر (18-45) سنة بدلاً من (18-40) سنة، إضافة إلى تحسين المزايا المقدمة لمنشآت القطاع الخاص والعاملين من خلاله.

وأضاف أنه تم رفع المبلغ المخصص لدعم الأجور من 130-145 ديناراً لكل شهر لمدة 9 أشهر ويساهم البرنامج في بدل المواصلات بقيمة 10 دنانير/شهر للذكور وللأناث و15 ديناراً شهرياً للإناث تحفيزاً للعمل ولزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة لمدة 9 أشهر، مضيفا أن إعادة هيكلة البرنامج رفعت مساهمته في اشتراكات الضمان الاجتماعي للعامل من 10-12 ديناراً شهرياً لمدة 9 أشهر.

وأوضح الوزير أن من نتائج إعادة هيكلة البرنامج توسيع الفئة العمرية المستهدفة لتصبح من عمر (18-45) سنة بدلاً من (18-40) سنة، إضافة إلى تحسين المزايا المقدمة لمنشآت القطاع الخاص والعاملين من خلاله.

وأكد البكار أنه انطلاقا من حرص الوزارة على دعم الأشخاص ذوي الإعاقة المتعطلين عن العمل وتشجيع أصحاب العمل على تشغيلهم تقرر زيادة مدة دعم الأجور لهم إلى 12 شهراً، وذلك من خلال إضافة دعم خاص بهم يختلف عن دعم أجور باقي العاملين.

اتحاد العمال
يهنئ الملكة رانيا بعيد ميلادها الميمون

يتقدم رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، وبالنيابة عن أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد، بأحر التهاني وأطيب التبريكات، ممزوجة بمشاعر الولاء والانتماء

من جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة
بمناسبة عيد ميلادها الميمون الخامس والخمسين

سائلين المولى القدير أن يحفظ جلالتها من كل مكروه أو سوء، وأن يمتعها بموفور الصحة والعافية كي تبقى إلى جانب قائد الوطن جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، وسمو ولي العهد الأمير الحسين ابن عبدالله الثاني، في مسيرة تقدم الوطن ونهضته

وكل عام والأسرة الهاشمية والأردنية بألف خير

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن
خالد الفناطسة

يتقدم الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن وأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد

بالتهنئــة إلى حضرة صاحب الجلالـة الملك عبدالله الثاني بن الحسين
وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين بأسمى آيات التهنئة والتبريك

بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف

متمنيـــاً لهم دوام الصحـــة والعافـــية، وأن يعـــيد الله هذه المناســـبة
على جلالته والشعب الأردني باليمن والبركات والرخاء
وأن يوفقه في حمل رسالة الإسلام السمحة

تتقدم شركة مناجم الفوسفات الأردنية

شركة مناجم الفوسفات الأردنية
المساهمة العامة المحدودة

بالتهنئـة إلى حضرة صاحب الجلالـة الملك عبدالله الثاني بن الحسين
وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين بأسمى آيات التهنئة والتبريك

بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف

متمنيـــاً لهم دوام الصحـــة والعافـــية، وأن يعـــيد الله هذه المناســـبة
على جلالته والشعب الأردني باليمن والبركات والرخاء
وأن يوفقه في حمل رسالة الإسلام السمحة

تتقـــدم شركـــة البـــوتاس العربية

البوتاس العربية
Arab Potash

بالتهنئـة إلى حضرة صاحب الجلالـة الملك عبدالله الثاني بن الحسين
وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين بأسمى آيات التهنئة والتبريك

بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف

متمنيـــاً لهم دوام الصحـــة والعافـــية، وأن يعـــيد الله هذه المناســـبة
على جلالته والشعب الأردني باليمن والبركات والرخاء
وأن يوفقه في حمل رسالة الإسلام السمحة

تنفيذ شركة ليب ميديا: 07 9524 5752